المنظومة

العنوان:	دارا السكة الأيوبية والمرينية: نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية
المصدر:	مجلة ندوة التاريخ الإسلامي
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية
المؤلف الرئيسي:	حسين، طاهر راغب
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
الصفحات:	290 - 364
رقم MD:	1344837
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	التاريخ الإسلامي، السكة الإسلامية، الحضارة المصرية، الدولة المرينية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1344837

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

حسين، طاهر راغب. (1983). دارا السكة الأيوبية والمرينية: نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية.مجلة ندوة التاريخ الإسلامي، ع3 .364 - 290 ، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1344837

إسلوب MLA

حسين، طاهر راغب. "دارا السكة الأيوبية والمرينية: نموذجان لدور السكة المصرية والمغربية."مجلة ندوة التاريخ الإسلاميع3 (1983): 290 - 364. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1344837

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

دارا السكة الأيوبية والمرينية

نموذجان لدور السكة المصريــــة والمغربيــة

د. طاهر راغب حسين

يلاحظ أن الدراسات العربية حول النقود دراسات قليلة اذا قيست بما يظهر من أعمال كثيرة تدور حول الحضارة الاسلامية ومنجزاتها ، وأقل من تلك الدراسات ، مايتناول دور السكة الاسلامية ، من حيث طرائقها الفنية ونظمها الادارية . وربما يرجع هذا فى المقام الأول الى ندرة المصادر التى تتحدث عن دور السكة ، والى ندرة المادة العلمية التى تحويها .

بيد أن الحظ حالف الدارسين فى العقد السادس من هذا القرن الميلادى فتم العثور على مصدرين مهمين نادرين تناولا تناولا مباشرا وأساسيا موضوع دور السكة بأمورها الفنية والادارية ، وزاد أحد المصدرين فطعم الدراسة ببعض الأمور النظرية والفقهية .

فقد أشار Ehren Kreutz سنة ١٩٥٣ [١] الى مخطوط مصرى كتبه أحد القائمين بالعمل فى دار السكة المصرية الأيوبية ، اسمه منصور بن بعرة الذهبى الكاملى، وكتابه اسمه : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية يرجع تاريخ تأليفه الى الثلث الأول من القرن السابع الهجرى ، أو الى مدة الملك الكامل الأيوبى (٦١٥ هـ ٦٣٥ هـ) على وجه العموم [٢] . وقد تعهد هذا المخطوط صغير الحجم كبير

---

(١) انظر B.S.O.A. Vol XV بعنوان :
Exrracts from the technical marual on the ayyubad mint in Cairo

(٢) معلومات قليلة نعرفها عن هذا المؤلف ، تظهر من اسمه ومن محتويات كتابه ، فهو (الذهبى) أى الذى يعمل فى مجال الذهب والصياغة والسبك ، وهو مقدم فىحرفته يظهر ذلك من عرضه للخطوات العملية لسك النقود . ثم هو (الكاملى) نسبة الى الملك الكامل الايوبى ، واليه يشير فى محتويات كتابه كذلك. فهذا الرجل اذن يمكن وصفه بأنه معلم تقدم فى حرفته عاش فى ظل الدولة الأيوبية وبخاصة أيام الملك الكامل ، وأسلوب كتابه ينبىء بأنه كان صانعا أكثر منه عالما على عكس ماسنراه عند مؤلف المصدر الآخر على بن يوسف .

الأهمية الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى رائد الدراسات النمية فى مصر ، فنشره نشرة علمية طيبة للغاية ، بمقدمة وملاحق مفيدة ، وأخرجه المجلس الأعلى للشئون الاسلامية فى سلسلة احياء التراث الاسلامى سنة ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م .

أما المصدر الثانى فهو لمؤلف مغربى مرينى اسمه أبو الحسن على بن يوسف الحكيم (١) ، وكتابه : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، ألفه خلال النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى أيام السلطان أبى عنان فارس المتوكل بن أبى الحسن على المرينى (٧٤٩ - ٧٥٩ هـ) - وقد قام بعبء نشر هذا المخطوط النادر الصعب الأستاذ الدكتور حسين مؤنس فى صحيفة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد، المجلد السادس ، سنة ١٣٧٨ هـ /١٩٥٨ م ، ومما زاد من صعوبة الناشر أنه اعتمد على مخطوطة وحيدة (ظهر فيما بعد أكثر من نسخة أخرى أشار اليها الدكتور مؤنس ، وأوضح أنها لم تقدم شيئا كثيرا . انظر المجلد الرابع عشر ص ٢٢١ - ٢٤١.

(١) لعله على بن يوسف بن على بن محمد الكومى المديونى، ذلك أن المخطوط الذى نشره الدكتور حسين مؤنس كان مخطوطا فريدا كما مر ، وانما استدل مالك المخطوط (الأستاذ محمد عبد الحى الكتانى) على اسم المؤلف من عبارة وردت فى المعيار للونشريسى ، ذكر أنه الامام أبو الحسن على بن يوسف الحكيم ، وأما بقية اسمه فمن اشارة وردت بالمخطوط ورد فيها اسم على بن محمد الكومى المديونى ، ووصفه مؤلف الكتاب بأنه جده - وغالب الظن أنه جده الأقرب لأنه كان يعمل ناظرا لدار السكة المرينية سنة ٦٧٤هـ واستمر فيها الى سنة ٧٢٤ هـ وتركها لضعفه ، فيمكن أن يكون هو الجد المباشر للمؤلف ، الذى عاصر عهد السلطان المرينى أبى عنان فارس المتوكل (٧٤٩ - ٧٥٩ هـ) . هذا وقد آل هذا المخطوط المنشور الى ملكية المعهد المصرى للدراسات الاسلامية فى مدريد شراء من تركة الأستاذ بروفنسال الذى كان اشتراه من الأستاذ الكتانى مالكه قبل ذلك . وقد مزج المؤلف المعلومات النظرية والفقهية بالمعلومات العملية الفنية ، مما يوحى بسعة ثقافته فى الناحيتين معا ولعل فى اسمه ماينبىء عن هذا ، فهو يوصف بأنه الحكيم.

وقد اعتمدت دراستنا هذه على هذين المصدرين النادرين بالاضافة الى عدة مصادر أخرى تناولت جزئيا موضوع دور السكة مثل مقدمة ابن خلدون ، وقوانين الدواوين لابن مماتى وصبح الأعشى للقلقشندى ، ومؤلفات عدة للمقريزى فى النقود والخطط والتاريخ بالاضافة الى عدد آخر من المراجع الحديثة وكتالوجات النقود بالعربية والانجليزية والفرنسية والأسبانية .

وأول ماينبغى توضيحه فى دراستنا هو البعد الزمانى بين مصدرى الدراسة الأساسيين ، فالمصرى فى الثلث الأول من القرن السابع الهجرى ، والمغربى فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى ، يفرق بينهما حوالى قرب وربع القرن. فهل يقف هذا الفرق الزمنى عائقا أمام المقارنة ؟

الاجابة على هذا السؤال تعتمد على حقيقة فنية ، وهى أن العمل فى دور السكة فى تلك القرون كان قليل التطور، أو منعدمة بشكل واضح للغاية . وهناك اشارة الى أن منهج دار السكة المصرية المتبع فى القرن السابع الهجرى ، والظاهر فى كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ظل متبعا مدة طويلة ولعدة قرون أخرى الى القرن العاشر الهجرى (١) .

وعلى ذلك فان المعلومات الواردة فى المصدرين معا ، لاتمثل عصرى المصدرين فحسب ، بل تمثل تراثا سابقا وامتدادا فى المستقبل كذلك . ومن هنا فالمقارنة بينهما جائزة لاغبار عليها ، والمعلومات فى المصدرين متعاصرة من الوجه الذى وضحناه .

وستتناول دراستنا النقاط التالية :

---

(1) Ibid P 31

- تعريف دار السكة والفرق بينها وبين دار العيار .
- العمل الفنى بدار السكة .
- العاملون بدار السكة .
- أدوات دار السكة وموادها
- العملات المضروبة فى كل من الدارين المصرية والمرينية -
- تعدد دور السكة المصرية والمرينية .
- تكاليف الضرب .
- غش العملة .

ماهى دار السكة ؟

منشأة صناعية ، تتبع السلطة (غالبا) تقوم باصدار عملات نقدية ذهبية أو فضية أو نحاسية وبرونزية ، أوبعضها ليتداولها الأهلون ، وتكون أساس تعاملهم المالى ، ويمكن أن تسك هذه الدار (الرسمية) نقدا تكلفه الدولة أو تقوم أحيانا بضرب عملات للتجار (أو لدولة أخرى أحيانا) لتزيد من سيولة النقد بعد أن تحصل على تكاليف الضرب .

وكان النقد أوائل الدولة الاسلامية ، وبخاصة الدنانير، يضرب فى غير بلاد الاسلام ، ثم بدىء فى ضرب بعض أنواع النقد ، وعلى الخصوص النحاسى فالفضى ، فى دار الاسلام الى أن عمم عبد الملك بن مروان ضرب العملة الاسلامية بأنواعها المختلفة بدار الاسلام تاركا ماكان يرد اليها من دنانير الروم.

ومن بعد الاصلاح الذى قام به عبد الملك بن مروان، انتظمت السكة فى دار خاصة بها ، يمكن أن ينطبق عليها التعريف الذى قدمناه عاليه .

دار السكة ودار العيار :

هناك مصطلحان قد يظن أنهما لفظان لمسمى واحد ، غير أن الحقيقة غير ذلك . هذان المصطلحان هما : دار السكة ودار العيار .

فأما دار السكة أو دار الضرب ، فهى الدار التى يسك فيها النقد باختلاف أنواعه من دنانير وأجزائها ، ودراهم وأجزائها ، وفلوس بأنواعها ، هذا عدا بعض أنواع من القطع الذهبية أو الفضية كانت تصدرها بعض دور السكة فى المناسبات كعملات تذكارية أو تشريفية ، على ما سنرى فدار السكة اذن مرتبطة بالنقود ، ثم هى تحت اشراف ناظر أو مشرف خاص يعينه السلطان ، أو تكون وظيفة الاشراف هذه احدى الوظائف الملحقة بوظيفة القضاء ، على ماسنرى عند الحديث عن مشرفى دار الضرب ، فهى تابعة اذن للسلطان أو للقاضى ، أو للمشرف ، وليست تابعة للمحتسب أو لصاحب الشرطة الكبرى منها أو الصغرى .

ودار العيار (١) دار أخرى تختلف عن دار السكة فى وظيفتها الأساسية وفى الجهة التى تتبعها أيضا . فوظيفة

---

(١) ورد ذكر دار العيار موضع دار السكة فى كتاب النقود القديمة الاسلامية للمقريزى ، الذى نشره الأب الكرملى فى كتابه " النقود العربية وعلم النميات " فى عبارة يغلب عليها اللجوء الى السجع وقد يكون هذا هو سبب استعمالها أو أن يكون من خطأ النساخ . وعبارته : " ولنلمع بذلك من طرف ، مما ذكرته فى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، عند ذكر دار العيار " والا فان المقريزى فى كتابه المشار اليه لم يستعمل هذا المصطلح الا بدار بعينها غير دار السكة ، ولم يحقق الأب هذه القضية الفنية ، على الرغم من تحقيقاته اللغوية الجيدة التى أشبع بها هوامش كتابة ، فنراه يصدر المصطلحين على اعتبار أنها لفظان مترادفان ، يقول (ولهذا رادف الحرف الواحد الحرف الآخر)

هذه الدار صنع الصنج التى توزن بها الأشياء ، وصنع الموازين أيضا ، ومراقبة الصنج والموازين التى يستعملها الباعة للتأكد من سلامتها ودقتها . ولاترتبط هذه الدار بدار السكة انما ترتبط بوظيفة الحسبة [١]. وقد قرنها المقريزى فى المواعظ والاعتبار تحت عنوان واحد :(ذكر الحسبة ودار العيار) . وقد حدث أن أشرف على دار العيار المصرية فى القرنين الأول والثانى الهجريين الوالى أو صاحب الشرطة أحيانا ، كما أشار الدكتور عبد الرحمن فهمى[٢]، وفى أحيان قليلة كانت تجمع للقاضى فى الدولة الفاطمية ، الى جانب دار السكة ، الاشراف على دار العيار عندما تضم اليه وظيفة الحسبة .

وللمقريزى فى المواعظ والاعتبار نص طريف عن دار العيار يقول :

" وكان للعيار مكان يعرف بدار العيار ، فيه الموازين بأسرها وجميع الصنج ، وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطانى فيما تحتاج اليه من الأصناف ، كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات ، وأجر الصناع والمشارفين ونحوهم".

" ويحضر المحتسب أو نائبه الى هذه الدار ليعير المعمول فيها بحضوره ، فان صح ذلك أمضاه ، والا أمر باعادة عمله حتى يصح ".

---

(١) نقل المقريزى عن ابن الطوير واجبات المحتسب فى الدولة الفاطمية ومعاونيه ومنها أنهم " ينظرون المكاييل المكاييل والموازين وللمحتسب النظر في دار العيار " ص٣٤٦.

(٢) الصنج الاسلامية ص ٤ ، ١١

" وكان بهذه الدار امثلة ، يصحح بها العيار ، فلا تباع الصنج والموازين والأكيال الا بهذه الدار ، ويحضر جميع الباعة الى هذه الدار باستدعاء المحتسب لهم ومعهم موازينهم وصنجهم ومكاييلهم ......"(١)

العمل بدار السكة :

ينقسم العمل بدار السكة الى نوع فنى وآخر ادارى روتينى • وفيما يلى حديث عن نوعى العمل هذين ، والخطوات المتبعة ، وفى خلال ذلك نورد نقاط المقارنة بين دارى السكة المغربية والمصرية كلما أمكن ذلك •

خطوات العمل الفنية بدار السكة (٢)

تتعامل دار السكة مع المعادن ، وعلى رأسها الذهب

---

(١) ج ٢ ص ٣٤٦

(٢) تلخص دائرة المعارف البريطانية العمليات الأساسية فى صناعة سك النقود فيما يلى :
١- استقبال المعدن ، ووزنه وتحليله
٢ - وزن المواد اللازمة وتجهيز السبيكة المراد استعمالها
٣ - صهر المعادن وصبها فى قوالب ، لتخرج قضبان اسطوانية أو شرائح•
٤ - امرار الأسطوانات فى أوعية خاصة للتأكد من سمكها ، واخرى للتأكد من طولها •
٥ - تقطيع القضبان الى قطع
٦ - تنعيم القطع
٧ - تعديل حواف القطعة بآلة خاصة
٨ - ضرب القطعة بين زوج النقش
٩ - وزن العملة ، وفحصها ، وعدها ، وحزمها
(دائرة المعارف البيرطانية ج ٤ ص ٨٢٣ مادة

وقد تعجلت بهذا التلخيص لأنه يمثل العمليات الأساسية لصناعة السكة فى العصور الوسطى فى معظم أنحاء العالم وقتذاك ، بل امتدت عدة قرون حتى اقتربت من القرن الحالى • وهناك اشارة الى أن هذه الخطوات اليدوية اتبعت فى بلد مثل الصين حتى وقت قريب فى هذا القرن العشرين•
=

والفضة . وأولى الخطوات الفنية للتعامل مع هذين المعدنين هى : التنقية والاعداد ، ثم اختيار العيار، قبل أن تدفع الى السكاك ليقوم بعملية السك ضاربا اياها على وزن بعينة بواسطة الأداة المعدة لذلك من قبل .

أولا التنقية :

عملية التنقية عملية معقدة كثيرة الخطوات ، تبدأ بالتأكد من خلو المعدنين من كثير الشوائب ، ذلك أنهما يختلطان أحيانا بالنحاس والرصاص ، ويختلط الذهب بالفضة بالاضافة الى المعدنين السابقين.

وهى عملية صعبة ، وتحتاج الى دربة ومهارة فائقتين ، لأن الغلط فيها غالبا لايقال ، فتكون الخسارة غير ممكنة الاسترداد أو التعويض فى غالب الأحيان(١) .

= ولاتختلف هذه الخطوات الا فى القليل عما دار فى داري السكة المرينية والمصرية موضوع هذه الدراسة .

(١) يقول على بن يوسف فى الدوحة المشتبكة ص ٩٦ - ٩٧ ناقلا عن ابى الحسن بن رجاء فى كتاب الصناعة العملية " وليكن المشتغل بهذه الوجوه صاحب حذاق ومهارة بها ومعرفة وتجربة ، وليباشر ذلك بالمعاينة لما يعمل فيه ، فان غيرها من الأشغال قد يسترد الغلط فيه الاهذا فان غلط فى تشجير الذهب ، وأنزل له من فرن الطبخ وهو ناقص العيار ، جاء عليه فى اعادته خسارة ونقص ، فان غفل عنه وتناهى فى التشجير فوق حدة ، كان فيه النقص الكثير ، وكذلك تخليص الفضة اذا أسيلت أن لم يكن متولى النظر فيها عارفا بأحوالها ، ومميزا بين صفاتها ، وهو غفل ، مايعلم أنها قد أخذت حقها من السبك ، فينزلها على الفور ، والا كان فيها من النقص كثير " .
(التشحير = صهر المعدن فى فرن خاص بطريقة معينة لفصل الشوائب عن المعدن . وسيأتى الحديث عنه بالتفصيل .)

أ - فاذا كانت الفضة نقية لكن يشوبها الوسخ (بالمجاورة لا بالامتزاج) كاحتراقها ، أو كانت مجاورة لمادة الكبريت ، فان علاجها يكون بغسلها بالأملاح مثل الشب ، " لأنه يزيل لون الاحراق والسواد من الفضة والذهب ويرى لونهما نوريا "(١) لاوسخ فيه كما يشير على بن يوسف .

ويشير منصور الدهنى الى طريقة أخرى تعتمد على الاحماء ثم الاطفاء فى ماء الليمون والملح ، والعرك به ، مع التجلية بالرمل الناعم المغربل والتجفيف فى النخالة (٢) .

ب - أما اذا كانت الفضة مخلوطة بالرصاص ، فعلاجها يكون بعمل كوجل(٣) ،يوضع فيه المعدن ويوقد عليه ، " فان الكوجل يشرب الرصاص ويقله ، والنار تطير لطيفه وتقلعه وتبقى الفضة " كما يشير على بن يوسف لاشىء فيها (٤) .

جـ - واذا كانت الفضة مخلوطة بالنحاس ، فان دارالسكة المرينية تنقيها بطريقة تشبه الطريقة السابقة ، ولكن مع اضافة مادة الرصاص قليلا قليلا لمصهور الفضة المراد تنقيتها ، فيتم بذلك اتحاد بين الرصاص والنحاص ، وناتج هذا الاتحاد يشربه الاناء وتظيره النيران ، وتصفو الفضة (٥)

---

(١) يتحد الكبريت مع الفضة بالمجاورة مكونا كبريتيد الفضة على سطح المعدن . وهذه المادة الأخيرة سوداء ، اللون ، يتم ازالتها بغسلها بالشبة أو بماء الليمون مع الملح كما هو مبين عاليه

(٢) المصدر السابق ص ٩٤

(٣) كشف الأسرار العلمية ص ٧٦

(٤) المصدر السابق ص ٩٤ ويلاحظ أن الكوجل اناء يصنع من مادة تتناسب مع المادة المراد ازالتها عن المعدن المراد تنقيته وفى حالتنا هذه يتكون من عظم وجص بنسبة ١:٢

(٥) نفسه ولعل كلمة (ويقله) يمكن أن تكون يقبله أو ثقيله لتطابق كلمة خفيفة فيكون ثقيل الرصاص يشربه اللوجل وخفيفه تطيره النار وتقلعه ..

وكانت دار السكة المصرية تلجأ الى طريقة قريبة من هذا ، حيث يوضع معدن الفضة المشوب بالنحاس ، فى بوتقة مقعرة ، تتكون من جير مطفأ ورماد مغربل ،بكميات متساوية منهما ، مع تنديتهما بقليل ماء ، ويضاف الى كل ثلثمائة درهم فضة رطل من الرصاص، ويوقد عليها مع النفخ المستمر، الى أن يحترق الرصاص والنحاس وتصفو الفضة (١)

هذا بالنسبة للفضة ، أما الذهب ، فلا يخلوا من أن يكون مخلوطا بالرصاص أو بالنحاس أو بالفضة أو بخليط منهما .

أ - واذا كان مخلوطا بالنحاس ، فعلاجه تشبه علاج الفضة المخلوطة بالنحاس المذكورة فى (جـ) عاليه ، أو يكون باضافة مادة الكبريت باضافة مادة الكبريت ليتحد مع النحاس وينفصلا عن الذهل يبقى خالصا .

ويلاحظ أن صاحب كتاب الدوحة المشتبكة المغربى قد اهتم بهاتين الطريقتين السابقتين ، فى حين لم يتضح هذا فى مؤلف كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، الذى ركز على الطريقة التالية أعنى تنقية الذهب من الفضة :

جـ - يشير على بن يوسف المغربى الى أن تنقية الذهب اذا كان مخلوطا بالفضة لها طريقتان أولاهما أجود من الثانية (بالنسبة للصناع لا بالنسبة لناتج الذهب) لأن الصناع فى الطريقة الأولى يتمكنون من الحصول بالاضافة الى الذهب - على معدن الفضة خالصا تقريبا ، فى حين

---

(١) كشف الأسرار العلمية ص ٧٤ . ويزيد منصور الذهبى على ذلك أيضا طريقة للاختبار فيقول عن سبيكة الفضة بعد ذلك : " فتخرج وتطرق على السندان بالمطرقة ،ثم تحمى ، وتدور وهى حامية ، فان لم تتفزز فقد طهرت وان لم تقبل الدوران وتفزرت ففيها من الرصاص ".

تتحد الفضة مع مواد أخرى فى الطريقة الثانية مكونة مادة كبريتات الفضة لافضة نقية . وفيما يلى وصف سريع للنظريتين:

١ - يطرق المعدن ليتحول الى رقائق وتجهز له فرشة خاصة عبارة عن دقاق الآجر وحجر الجير ، ثم يضاف هذا الخليط الى نفس مقداره من الملح ، ويوضع فى بوتقه من المجلد [١] ، ثم يوقد على هذا كله فى فرن يسمى أتون الشجيرة ، ويكون ناتج هذه العملية ترسب الفضة فى جوب التراب [٢] ، وبقاء الذهب فى رقائق خالصا .

٢ - الطريقة الثانية لتنقية الذهب من الفضة تكون باضافة مادة النحاس شيئا فشيئا مع اضافة الكبريت الأصفر، فيكون ناتج هذه العملية كبريتات نحاس وكبريتات فضة ، ويخلص الذهب نقيا .

---

(١) المجلد (كما يستنتج الدكتور حسين مؤنس محقق كتاب الدوحة المشتبكة) : " حجر أو آجر صلد ، لايؤثر فيه النار " .

(٢) يمكن تخليص الفضة التى نتجت ، وصارت فى تلك الأتربة (بأن يرمى على ذلك التراب ، الزئبق ، فان الزئبق يخشن ويغلظ حتى يأتى كالعجين ، وهى علامته ، فاذا صار كالعجين جعل عليه ، وأوقدت النار فوقه ، فانه يصعد من الفضة وترسب هى " المرجع السابق ص ٩٦
وهذه الطريقة تسمى طريقة الملغمة ، وقد أشار اليها أيضا منصور الذهبى وكانت دار السكة المصرية تستعملها فى التقاط بقايا الفضة ... وقد خصص بابا خاصا لذلك هو الباب السادس عشر عنوانه : " فى استخراج ماتخلف فى الأكوار والبواتق والتراب من الفضة الورق، ومايحتاج ذلك من الزئبق" . يهمنا منه أنه يشير الى اضافة ستة أرطال زئبق الى كل ويبتين من التراب ، وتذوبان بالماء ، وبعملية غسلبالماء ينفصل الماء والتراب ويبقى الزئبق والفضة فيتم بعد ذلك عملية عصر فى رق ، فيخرج الزئبق ويبقى الفضة ، ليتعرض لعملية ايقاد لازالة ماقد يكون عالقا بالفضة من آثار الزئبق (ص ٨٩)
وانظر ذلك أيضا فى الباب الأول فصل " فى استخراج الفضة الذهبية من تراب التعليق كل ليلة بمفردها " ص ٥٧ ، فهى قريبة من ذلك.

ويتسلم الفنيون متحصل هذه المواد ليمر بعمليات أخرى لتنقية ، واحكام العيار ،فاذا تسلمت دار السكة ذهبا تبرا أو حليا ، أو سبائك ، بدأت عملية أخرى :

أ ـ فاذا كان الذهب المتسلم سبائك أو حليا ، أو رقائق كالناتجة من العملية السابقة اختبرت عن طريق اللون ، والليونة ، والاحماء ، فانها اذا كان لونها صافيا لازرقة فيه دل على جودته واذا كان لينا غير قابل للكسر السريع كان ذلك من محاسنه . ويلجأ الى طريقة الاحماء أخيرا للتأكد من نقاء المعدن ، وذلك ببرد موضع من السبيكة أو الحلية ، ويحمى موضع البرد بنار الفحم حميا بالغا وتترك لتبرد تدريجيا دون تدخل بتبريدها بالماء ويكون علامة جودتها أن موضع البرد لونه أبيض لازرقة فيه .

ب ـ اذا كان الذهب المتسلم تبرا ، مر بعدة مراحل ، ليستخلص منه الذهب غير المشوب بشوائب أخرى كثيرة . وهذه المراحل كالتالى :

١ - يدق التبر دقا شديدا محكما فى مهراس ، ثم ينقل الى غربال دقيق ، فينزل منه بعض مدقوق التبر ، ويبقى فى الغربال بعضه الآخر ، فأما الباقى فى الغربال فيسمى الفشيون (١) ويترك كما هو ، وأما النازل من الغربال

---

(١) ورد هذا اللفظ فى نشرة الدكتور حسين مؤنس لكتاب الدوحة المشتبكة ، اكثر من مرة ، مرة فى كلام المؤلف ومرة فى نقله عن أبى الحسن بن رجاء فى كتابه الصناعة العلمية ، وقد قرأها المحقق عشورا (ص١٢٩) ، وقرأها (العنتون) ص ٩٧ ثم همش عليها بأنها قد تكون الفنتون اعتمادا على ابن سيده الذى ذكر: (فتبنت الذهب والفضة وغيرهما من الجواهر: احرقتها بالنار . ودينار فتين) ومفتون . وعلى هذا توصل المحقق الى أنه من الممكن أن يكون صحة اللفظ المفتون أى المحروق بالنار .

فيؤخذ ليحك بالزئبق حكا خفيفا ، فما اختلط منه بالزئبق فهو الذهب ، يخلص الذهب المختلط من الزئبق باحمائه بالنار فيذهب الزئبق ويبقى الذهب ، ويضال الى مابقى فى الغربال، ويوزنان ويقيد مجموع وزنيهما •

٢ - يوضع الذهب السابق فى بوتقة ، وتسبك فى النار وربما أضيف اليها قليل من ملح يسمى التنكار يعين على سبك الذهب • وبعد تمام الصهر ، يخرج من النار ويصب فى قوالب خاصة تعرف بالمراط ليشكل على هيئة سبائك ،فتوزن ، ويعرف فيمة الفاقد عن الذهب التبر قبل الصهر[1] •

= وانى أرى أن هذا بعيد ، فكلام ابن سيده ، يمكن أن يفهم على معنى الاختبار ، فدينار مفتون أى مختبر بالنار • والمتحدث عنه هنا انما هو الجزء الباقى فى الغربال الذى لم يدخل النار بعد •
هذا وقد أورد المحقق جامعا للمفردات أضاف فيه فى مادة الفنتون اقتراحات للاستاذ الدكتور فرناندو دى لاجرانخا أستاذ اللغة العربية بجامعة مدريد المركزية حيث اقترح ثلاثة اقتراحات : " الفندون) مأخوذة من الأسبانية Fundon بمعنى المنصهر ، وهو قريب من اقتراح الدكتور مؤنس ، أو الغرينون تعريبا للكلمة الأسبانية Granon مصغر Grano أى حبة • وقد يكون هذا أوفق لاقترابه من شكل المدقوق ، لكنه يبعد عن شكل الكلمة المكتوبة • والاقتراح الثالث وهو الذى اقبله ، الفشيون Fusion أى المختلط لموافقته المعنى وشكل الكلمة المختلف فى قراءتها • وقد يدل على صحة افتراض هذا أن أبا الحسن بن رجاء فى النص الذى نقله عنه على بن يوسف • يلجأ الى سبك هذه البقايا التى يصفها بالخشونة قبل أن تضاف الى التبر الذى ينزل من الغربال ، مما يفهم منه أن الناعم ذهب شبه خالص وأن الخشن مختلط ، وهذا يرشح قراءة الكلمة على أنها (الفشيون) من Fusion أى المختلط بابدال السين شينا على قاعدة تعريب الالفاظ الأسبانية •

(١) انظر على بن يوسف : الدوحة المشتبكة وقد تكرر هذا الوصف بالفاظ أخرى نقلا عن أبى الحسن بن رجاء فى كتابه الصناعة العملية ، أوردها على بن يوسف ص ٩٧

٣ - تطرق هذه السبائل على هيئة صفائح رقيقة مستقيمة معتدلة الشكل ، ويوضع فى الشحيرة يعنى دقاق الأجر وحجر الملح مناصفة) وتفرش هذه الشحيرة فى شقف فخار غير مطلى ، على هيئة خاصة ، بأن توضع فرشة تحت صفائح الذهب وتعلو هذه الصفائح فرشة أخرى فوقها وهكذا ... الى أن تجعل آخر طبقة كما جعلت أول طبقة من الشحيرة ، وتعجن الأخيرة هذه بالماء وبطين على الشحيرة ليزج بها بعد ذلك فى آتون الشحيرة فى دار السكة ويغلق عليها الباب ، ويوقد عليها بخشب البلوط الجاف .

٤ - بعد فترة معينة ، ودرجة من الحرارة معلومة محفوظة ، يعرفها الفنيون ويحرصون عليها ، خوف الغلط الذى لايقال كما أشرنا من قبل ، بعدها يخرج الفنيون الشحيرة وتترك حتى تبرد دون تدخل ، ثم تفتح ، ويخرج منها الصفائح الرقيقة ، وتنفض من الأتربة ،وتغسل بالماء ، وتجفف ، ثم توزن لمعرفة نسبة الفاقد .

٥ - وقد وصفت العملية السابقة المذكورة فى رقم ٤ عاليه بالتشحير ، وهى عملية فيها جزء طبيعى وهى الصهر، وجزء آخر مهم كيميائى ، أعنى تخليص الشوائب من الذهب عن طريق اضافة الأملاح ، ثم يراد فى تنقية المعدن بطريقة طبيعية اخيرة ، وذلك عن طريق اعادة صهر الصفائح السابقة فى بوتقة أخرى ويصب المصهور فى المرا ط (القوالب) لتشكل على هيئة اسطوانات كالقضبان ، ثم تنزع من القوالب بعد تشكيلها وتترك لتبرد وحدها دون تدخل عوامل مساعدة من ماء أو نخالة أو غيرهما .

وبهذا تكون دار السكة المرينية قد انتهت من آخر عمليات صهر الذهب وتنقيته ، ليأتى بعدها عملية اختبار نقاء الذهب ، ثم عملية ضرب دنانير أو مقطعات .

وسنعود لمقارنة هذه الخطوة والخطوة التالية أعني عملية الاختبار بما كان يدور فى دار السكة المصرية.

ثانيا: عملية الاختبار :

تأتى هذه العملية بعد خطوة التنقية السابقة ، وقبل عملية السك التالية وأساسها أن يقيس القائم على دار السكة نقاء هذا الذهب أو عياره بلغة بعض المؤلفين وأهل الحرفة حتى وقتنا الحاضر . فكيف كانت دار السكة المرينية تختبر عيار الذهب قبل دفعه لآخر عمليات الدار وهى السك ؟

يقوم القائم على دار السكة (الناظر) باختبار نقاء الذهب بعدة عمليات ، منها ملاحظة صفاته الطبيعية من صفاء ولون ، وصوت ، ومنها ماهو معيارى مقارن عن طريق وسيط يسمى الميلق (١) أو المعيار .

فاذا كان وجه السبيكة صافيا ، واذا كان لونها أحمر واضحا لاسواد فيه ، واذا كان صوتها أصم ، دل ذلك على نقائها (٢).

بعد هذا تتم معايرة الذهب النقى الناتج بالذهب النقى الموجود فى دار السكة والمتخذ اماما (أى معيارا) للعيار المطلوب ، فان وافق المعاير العيار ، أو زاد عيار المعاير ،

---

(١) سنعود الى هذا المصطلح بالتفصيل عند حديثنا عن أدوات السكة

(٢) والى ذلك يشير على بن يوسف بقوله : " فان كان على وجه السبيكة تمويج لاتكريش فيه ، وعروسهما أحمر ناصحا لادهومة فيه ، فلينتقر بها على زبرة حديد تكون بين يديه (أى الناظر) فان كانت صماء ، فذلك من حدتها ، والصوت دليل تنحسيسها ".
ص ١٣١ من الدوحة المشتبكة.

على العيار[1] أجيز ، ودفع الى السكاك ، وان قل العيار، أعيد الى الحدادين مرة أخرى لضبط عيارة (مع ما فى هذه العملية بالطبع من خسارة أشرنا اليها من قبل).

وتتم المعايرة بحك قطعة من الذهب الناتج على الميلق لفترة محددة وبقوة معينة يكون ناتجها ظهور لون معين على حجر الميلق هذه ، ثم يؤتى بالذهب الامام (أو المعيار)، ليدلك فى مكان قريب ، ويقارن اللونان فان تقاربا فالعيار واحد ، وان صفا لون الذهب المعايردل ذلك على أن عياره أعلى فيقبل فى الحالتين ، والا عومل بما سبق أن ذكرناه آنفا .

واذا التفتنا الى دار السكة المصرية وخطواتها فى تنقية الذهب كما تظهر فى مؤلف منصور بن بعرة الذهبى الكاملى ، لم نجد التفصيل الذى وجدناه فى المؤلف المغربى اذ توجد الطريقة المستخدمة فى تنقية الذهب من الفضة وحدها (ولعلها أيضا هى نفسها طريقة تنقية الذهب من المعادن الأخرى) تعتمد على الخاصية الطبيعية فقط ، وهى أن لكل معدن من هذه المعادن درجة انصهار تختلف عن درجة انصهار الذهب ، فلجأت دار السكة المصرية الى (التعليق) أو صهر الذهب لتخليصه من الشوائب ، ليلة بعد أخرى، أى عدة تعليقات ، ينفصل فى كل تعليقة ، أو قل كل ليلة جزء من الفضة عن الذهب لأنها تنصهر قبله كما هو معروف، وبتكرار هذه العملية عدة ليال يتم تنقية الذهب من فضته . وواضح من كلام المؤلف أن هذه العملية تستغرق

---

(١) تعرض مؤلف الدوحة المشتبكة الى مسألة فقهية ، وهى عدم جواز رد الذهب اذا كان أعلى من العيار قليلا، لتقليل عيارة ، لأن ذلك " لايجوز فى الفقه فان الردى لايخلط بالطيب ، وذلك جرحة فى شهادة من فعله " ص ١٣١

ثلاث ليال ان لم يكن أكثر ، فهو يشير الى أنهم يضيفون فى الليلة الثالثة جزءا من الفضة لتنصهر وتساعد على اهباط بقايا الفضة والشوائب الأخرى من الذهب(١).

ويبدو أن فاقد هذه الطريقة من معدن الذهب يكون أكبر من فاقد الطريقة المغربية عند اخراج سبيكة متساوية العيار . ثم ان الطريقة التى استعملتها دار السكة المصرية أقل تقدما من طريقة دار السكة المرينية فالأخيرة لم تكتف بالخواص الطبيعية ، بل زادت عليها المعالجة الكيميائية أيضا ، لتنقية الذهب والحصول على العيار المطلوب بفاقد قليل . ولعل الفارق الزمنى يكون له دخل هنا ، فيعتبر اضافة الدار المرينية للأملاح لونا من التطور الفنى ، أو ربما كانت ثقافة المؤلف المصرى القليلة سببا فى عدم ايضاح كل الخطوات الفنية ، والمؤلفان المصرى والمغربى اذا قارنا بينهما وجدنا أن الصفات العملية واضحة الغلبة على المؤلف المصرى ، ربما أدى به هذا الى ذكر طريقة واحدة ، أوربما الجأه الى الاختصار صغر حجم كتابه صغرا واضحا (حوالى عشرين صفحة) ، أما المؤلف المغربى فقد وصفه الونشريسى فى المعيار المغرب (بالامام) وقد رجع الى كتابه العلماء كما وصف المؤلف أيضا (بالحكيم) ولعلها تدل على الفلسفة عامة ، والفكر العلمى العملى أيضا . وكتابه يدل بالفعل على أنه كان حجة فى هذا الباب ، لامن الناحية العملية فقط - كابن بعرة - ولكن من الناحية الفلسفية النظرية ، واللغوية ، والفقهية كذلك ، ثم انه من عائلة عمل بعض أفرادها فى هذا المجال ، فقد ظل جده أمينا وناظرا على دار سكة فاس لمدة خمسين عاما من سنة ٦٧٤ - ٧٢٤ هـ لم يتركها الا لكبر سنه وعجزه

---

(١) انظر منصور بن بعرة الذهبى فى كتابه كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ص ٥٢ - ٥٣

عن القيام باعباء هذه الوظيفة الشاقة ، كما قرر على بن يوسف فى كتابه [١]

هذا بالنسبة للصهر والتنقية ، أما بالنسبة لضبط العيار فقد أشار منصور الذهبى فى الباب الرابع الى طريقة قريبة من طريقة التشحير المغربية ووصف الأتون المستعمل وصفا دقيقا وطريقة بنائه كذلك [٢]

فأما التشحيرة المغربية فيقابلها فى دار السكة المصرية خليط مشابه يقول منصور الذهبى ، يؤخذ من الطوب الأحمر الهش الجديد جزء ويدق ناعما ويغربل ويخلط الجميع كيل واحد ملح وكيلان طوب ، ويندى بماء قليل [٣] ، ولكن يلاحظ أن الخليط فى دار السكة المغربية (مناصفة) بين الملح والطوب (الآجر) فى حين هو الكيل والكيلان فى دار السكة المصرية ، فهل يعود هذا الى اختيار دار الضرب المصلية لملح مخالف ؟ ربما .

ويلاحظ أن طريقة ترتيب رقائق الذهب فى (الشحيرة) المغربية متفق مع طريقة ترتيبها فى أقداح الفخار الأحمر فى دار السكة المصرية على وجه العموم .

كما يلاحظ أن باب الأتون فى الدارين يجب أن يغلق . وزاد المصدر المصرى بعض التفصيلات العملية ، وتحديدا لوقت البقاء فى الفرن [٤]

---

(١) ص ١٥٠
(٢) انظر ص ٦٤ ، وسنعود الى هذه النقطة بالتفصيل عند الحديث عن أدوات دار السكة
(٣) نفسه .
(٤) انظر منصور الذهبى فى الباب الرابع (ص ٦٤ - ٦٧)

أما بالنسبة لقياس العيار فى دار السكة المصرية فقد أشار منصور الذهبى الى أنه يلجأ الى طريقة الحك الى جانب عيارات أخرى معروفة القيمة ، وهى طريقة مشابهة للطريقة التى كانت دار السكة المرينية تتبعها ولكن الطريقة المصرية يمكن بها معرفة عيار سبيكة الذهب الجاهزة مقارنة بثمانية عشر عيارا تبدأ من عيار ٢٣ (أى السبيكة التى تحوى ٢٣ جزءا ذهبا وجزءا واحدا فضة وانحدر الى العيار ٦ . وتزيد دار السكة المصرية شرطا آخر عند المعايرة عن طريق الحك على الحجر الخاص ، هو ضرورة احماء المعدن حتى يتأكد من عدم وجود معدن النحاس مختلطا لأنه يؤدى الى الخلط فى النتائج ، فاذا حمى المعدن ولم يظهر سواد أو لم يتغير لونه دل ذلك على نقاء السبيكة والا حكم باختلاطها بالنحاس(١).

والملاحظ أن منصور الذهبى لم يوضح طبيعة الحجر المستعمل للحك ، ولم يسمه الا بالمحك دون أية تفصيلات، فى حين رأينا ، وسنرى فيما يأتى ، أن على بن يوسف قد اعتنى بهذه الاداة ووصفها ووصف طريقة تخزينها كذلك.

وهناك نص مصرى لمؤلف آخر اسمه الاسعد بن مماتى صاحب قوانين الدواوين فى النصف الثانى من القرن السابع

---

(١) يشير منصور الذهبى الى طريقة اعداد العيارات عن طريق آخر سبيكة خالصة من الذهب واضافة $\frac{1}{24}$ من وزنها فضة مرة ، وأخذ سبيكة أخرى واضافة $\frac{1}{12}$ من وزنها من الفضة مرة أخرى وهكذا هبوطا الى العيار الأدنى وعن طريقة المعايرة يقول :
" فاذا وقع لك ذهب مجهول ، تحكه على جانب العيارات المقدم ذكرها ، فيظهر لك من لونه ولون شبيهه من العيارات مبلغ قيمته على الوضع الصحيح المحرر بعد الحمى ، فانه ربما كان فى جسمه نحاس فيكون لونه قدر مافيه نحاس من الكثرة والقلة .." كشف الأسرار العلمية ص ٦٢ - ٦٣

الهجرى ، يبين فيه طريقة أخرى للتأكد من مطابقة عيار السبيكة للعيار المطلوب تعتمد على طريق التعليق (والابقاء) يقول :

" وطريق العمل فيها ، أن يسبك مايجتمع من أصناف الذهب المختلفة حتى يصير ماء واحدا ، ثم يقلب قضابا ، ويقطع من أطرافها قطع بمباشرة النائب فى الحكم ويحرر بالوزن ، ويسبك سبيكة واحدة ، ثم يؤخذ من بعضها أربعة مثاقيل ، ويضاف اليها من الذهب الحائف المسبوك بدار الضرب أربعة مثاقيل وتجمع الثمان ورقات فى قدح فخار بعد تحرير وزنها ، ويوقد عليها فى الأتون ليلة ، ثم تخرج الورقات وتمسح ، ويعبر القدح على الأصل فان تساوى الوزن وأجازه النائب فى الحكم ضرب دنانير وان نقص أعيد الى أن يتساوى ويصح التعليق ، فيضرب حينئذ دنانير"(١)

وقد أشار منصور الذهبى الى هذه الطريقة ، وهو السابق تاريخيا ، فى باب خاص من كتابه ، هو الباب الخامس وعنوانه (فى عيار الهرجة) يعنى فى عيار السبيكة شغل الصفحة ٦٨ كلها وبعضا من ص ٦٩ من نشرة الدكتور عبد الرحمن فهمى ، لكن منصور الذهبى يشير الى عيار بعينه هنا هو عيار الذهب الآمرى نسبة الى الآمر الفاطمى (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ) وان كان يسميه فى كتابه جميعا الأميرى .

ومن هنا نرى أن طريقة المعايرة المصرية يمكن أن توصف بأنها أكثر دقة من مثيلتها المرينية فهى تعتمد على الميزان الذى لايخطئ ، كما تعتمد على طريقة الحك على المحك (أو على الميلق بالمصطلح المغربى).

---

(١) انظر ص ٢٥ ، وقد نقل هذا النص عن القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٠

هذا وتشير المصادر الى أن القائمين على دار السك المصرية ، كانوا حريصين على ضبط العيار بصرف النظر عن درجة هذا العيار ، وتشددوا فيه جدا ، وأن صاحب هذه الدار المتولى لأعمالها كانت وظيفته على درجة عالية من الأهمية ، على مر تاريخ دار السكة المصرية ، اذ تولاها فى بعض أيام الدولة الطولونية أحمد بن طولون نفسه ، وكان يتشدد فى نقاء ذهبه وارتفاع درجة عياره تشددا واضحا (١).

ويذكر القلقشندى أن دار الضرب الفاطمية فى مصر كان لا يتولاها الا قاضى القضاة ، وذلك تعظيما لشأنها ، ثم يختار هو بعد ذلك من يختاره من نواب الحكم ليقوم بمهمة المباشرة للعمل اليومى ، كما يشير القلقشندى الى استمرار هذا الاهتمام على أيام الدولة الأيوبية اذ لم يكن يتولى دار السكة الا كبير الشأن تعظيما لشأنها وتحريا للدقة والنقاء فى عيار ذهبها وفضتها.(٢)

ثالثا : عملية السك :

تأتى عملية السك وملحقاتها ، مرحلة أخيرة بعد عمليتى التنقية ، والمعايرة والاختبار وكنا قد رأينا فى الخطوات الأخيرة السابقة أن الذهب قد صيغ على هيئة قضبان اسطوانية واختبر عياره ، وبعد التأكد من درجة هذا العيار ، تدفع هذه القضبان الى السكاك محددة الوزن، ويتسلمها السكاك ليجرى عليها عدة عمليات قبل أن يسكها فى النهاية نقدا للتداول .

---

(١) انظر رسالة المقريزى التى نشرها الأب الكرملى فى كتابه النقود العربية المشار اليهما من قبل (ص ٥٤، ٥٧) وأيضا القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢

(٢) أنظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢

أ - فبعد أن يتأكد من وزنها (يبطلها) أى يجعلها في هيئة أكثر استدارة .

ب - (ويحميها) بالنار ، ثم يسويها بعد ذلك بالمطرقة ثم يحميها ويهجها الى أن تصل الى حد القطع .

ج - هنا يقطعها السكاك قطعا مقاربة لحجم الـ ملة المراد سكها .

د- ثم يزن القطعة ، وطبيعى فى هذه المرحلة أن يحاول انقاص وزن القطعة اذا زاد على وزن العملة زيادة واضحة اما اذا نقص الوزن فالأمر يتوقف على درجة النقص فان كان بسيطا تركت القطعة على حالها ، والا اطرحت ربما لتسك مقطعات أى أجزاء العملة نصف أو أقل من ذلك أحيانا .

هـ - ثم يختبر مساحة السطح بأن يمررها فى آلة خاصة بذلك .

و - ثم يحاول السكاك زيادة تدوير القطعة قدر الطاقة

ز - ويعود السكاك فيمسك كل قطعة على حدة ليضربها بالمطرقة عدة ضربات ليعمل على زيادة تسوية الوجهين. ويجب عليه فى هذه الحالة أن يطرق كل قطعة على حدة ويحذر المؤلف المغربى من أن يتناول السكاك أكثر من قطعة يضعها الواحدة فوق الأخرى ليطرقها مجتمعة ، لما فى ذلك من بعد عن الدقة وعدم الحصول على نتائج طيبة فى التسوية.

ح - بعد التسوية يحمى السكاك القطع فى النار ، ثم يضعها مجموعات كل مجموعة أربعين أو خمسين قطعة فى آلة خاصة تسمى (الزبرة) ليزيد فى تمام استدارتها .

ط - تغسل القطع بالشبة قبل أن يدفعها للناظر لاختبار وزنها والتأكد من خلوها من عيوب (سنذكرها فيما بعد)

ى - فاذا سلمت القطع من العيوب وأجيزت ، أعيدت للسكاك مرة أخرى ليقوم بعملية الطبع ، وذلك بوضع القطعة بين جزئى زوج السك أو آلة السك . وعلى السكاك فى هذه الحالة أن يحكم وضع القطعة داخل آلة الضرب (من غير أن يشط على دائرة شعرة) على حد تعبير على بن يوسف ، ويجتهد السكاك أن يكون وضع جزئى الآلة معتدلا حتى لايخرج نقش أحد الوجهين مقلوبا بالنسبة لنقش الوجه الآخر .

ك - وبعد التأكد من صحة الطبع من حيث مطابقة دائرة العملة [1] ، ومن حيث ظهور النقش ، ومن حيث استواء الوجهين ، تحمى القطعة مرة أخيرة ، ثم تغسل فى محلول الشب وتجفف ، وبعدها تصبح صالحة للتداول .

ونأتى الآن الى ذكر العيوب[2] التى يمكن أن يلحظها الناظر أو متولى دار الضرب فى القطع التى يدفعها اليه

---

(١) تطابق النقش مع دائرة العملة أمر مهم من حيث جمال العملة ، وسلامتها ، ومن حيث النواحى الفقهية كذلك ذلك أنه اذا لم يجتهد السكاك فى تمام التطابق بأن ترك جزء من دائرة العملة خاليا من النقش أو بعد النقش عن الدائرة فى احدى جهاته اعتبر الجزء المتروك كأنه خارج العملة ، وأمكن قطعه أو قرضه دون أن يتعرض فاعله للعقوبة الكافية ، لأن " دائر الدينارهى حرزه فبأن شط منه شىء فانه لايقام الحد الا على من أخذ من الحرز " (على بن يوسف : الدوحة المشتبكة ص ١٣٥-١٣٦)

(٢) ونص على بن يوسف فى الدوحة المشتبكة ص ١٣٥ :
" فان وجد الناظر فيها كلفا ، أو مسمارا ، أو تشريحا أو كسرا ، اذا كانت غير معتلقة التقليس : جهة رقيقة وجهة غليظة ... قطعها الناظر من أحد جانبى الدينار ، وردها عليه ، فانه قد يساء من الدينار المردود أرباعا وأثمانا "

السكاك قبل آخر عمليات السك ليتأكد من سلامتها قبل الطبع عليها . وعيوب القطع كثيرة متنوعة ، كأن يوجد فيها كلف[(١)] ، أو يوجد فيها مسمار[(٢)] ، أو تشريخ[(٣)] ، أو كسر أو عدم اعتدال التفليس[(٤)] . هذا بالاضافة الى عدم دقة الوزن .

مامضى كان مسار العمل فى دار السكة المرينية ، ويلاحظ تركيز على بن يوسف على صناعة السكة الذهبية ، زهى العملة الأساسية فى ذلك الوقت ، واذا التفتنا الىدار السكة المصرية أيام منصور الذهبى وجدنا تركيزا على صناعة السكة الفضية ، لأن الدراهم كانت أكثر شيوعا فى الاستعمال فى ذلك الوقت .

بيد أننا سنعتمد على القلقشندى[(٥)] أولا لتوضيح طريقة ضرب الذهب فى دار السكة المصرية ، وهى كما تظهر من صبح الأعشى كالتالى :

أ - يصهر التبر وماتجمع من ذهب لدى دار السكة المصرية ، ويصب فى قوالب اسطوانية .

ب - تؤخذ من هذه الاسطوانات عينات ، بقطع أطراف هذه القضبان ، واعادة صهرها من جديد ، ليؤخذ منها مازنته أربعة مثاقيل ويصنع منها أربع رقائق زنة كل رقيقة مثقال كأنها ممثلة لدينار واحد .

---

(١) يقصد بالكلف البقع التى تؤثر فى صفاء العملة ورونقها
(٢) اختار الدكتور مونس هذه القراءة ، وأشار فى الهامش الى امكان أن تقرأ (سمار) أى فيها سمرة فى اللون وهذا المعنى قريب من الكلف ، ولعل المراد بالمسمار أن يصاب أحد وجهى العملة بما يغيره ويسبب انتفاخا ما فى بعض الأجزاء .
(٣) قرأها المحقق (تسريح) والمعنى واحد.
(٤) أى عدم اكتمال الاستدارة فى القطعة المنتجة .
(٥) انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦١ - ٤٦٣

جـ - يؤخذ من الذهب العيار الموجود فى دار السكة مازنته أربعة مثاقيل ، يصنع بها مثلما صنع بالعينة السابقة .

د - توضع العينتان فى بوتقة واحدة ، كل فى جزء بعينه بحيث لاتختلطان وتدخل فى أتون لمدة ليلة .

هـ - يعاد وزن العينتين ، فان تساويتا فى الوزن دل ذلك على أن العيار متشابه وان الذهب ، المختبر صالح ليسك دنانير ، والا فان الذهب المأخوذ منه العينة يتعرض لاعادة صهره ليصل عياره الى الدرجة المطلوبة ، وتتكرر هنا عملية الاختبار ليطمأن على سلامة العيار .

و - يوزن الذهب الصالح ويختم ويدفع به الى السكاك .

ويستفاذ من منصور الذهبى(١) خطوة أخرى جعل الختم (أو الطبع) .

ز - جلاء الذهب أو قطع الدنانير باحمائها فى ملح مرتوق مندى بقليل من الماء العذب . ويؤخذ عليه بنار الحطب القوية الى أن يذوب الملح ، فتخرج الدنانير منه وتغسل بالماء البارد والرمل الناعم .

وواضح مدى قلة المعلومات التى تزودنا بها المصادر المصرية عن طريقة سك العملات الذهبية ، بالمقارنة بالمعلومات الدقيقة الوافية التى أفدناها من المؤلف

---

(١) كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ص ٧٠

المرينى المغربى على بن يوسف فى كتابه الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة . وربما رجع هذا فى المقام الأول الى قلة الذهب المضروب فى مصر بالمقارنة بالذهب المضروب بالمغرب ابان فترتى التأليف ، والى صغر حجم كتاب منصور الذهبى الذى قد يدعو الى الايجاز وعدم البسط .

لكن الاجمال فى صناعة العملات الذهبية ، يقابل ببعض التفاصيل فى صناعة العملات الفضية اذ أشار اليها منصور الذهبى والأسعد بن مماتى .

فأما منصور الذهبى فقد أشار الى الخطوات التالية :

أ - تسبك الفضة فى سبائك .

ب - تقطع هذه السبائك قطعا ممثلة للدرهم ، مع مراعاة اعطائها نسبة زيادة كأن تأخذ من كل عشرين درهما ورنا عدد من القطع لايزيد على خمس عشرة قطعة .

ج - يعدل وزن القطعة بعد ذلك ويضبط ، فان نقص الوزن عمل من القطعة نصف درهم (١)

د - يحكم تدوير القطعة .

هـ - تجلى القطع باحمائها ثم اطفائها فى ماء الليمون والملح والعرك به حتى يظهر بياض الفضة ثم يجلى بالرمل الناعم المغربل وتجفف بالنخالة .

---

(١) انظر كتاب كشف الأسرار العلمية فى الباب العاشر (فى صفة عمل الدراهم النقرة) ص ٧٥ ، وهو فصل صغير للغاية لايزيد على ثمانية أسطر .

ز ـ تدفع القطع بعد ذلك ليختم عليها[1] .

أما الفلوس فلم يلتفت اليها كثير من المصادر ومصدرنا هنا فى الدارين معا ، مانفيده من مصدر مصرى هو القلقشندى . وقبل أن نشير الى طريقة صناعتها نود أن نشير الى أن الفلوس هى ثالث أنواع النقد الذى تنتجه دار السكة وكانت الفلوس فى دار السكة المصرية تزيد حتى تصير معظم ماتنتجه دار السكة ، وكانت أحيانا تتضاءل بعدم ضربها عودة الى النظام الذهبى والفضى فى التعامل ، ولاشك أن غلبة العملات النحاسية على غيرها كان يعطى مؤشرا قويا الى سوء الأحوال الاقتصادية[2] ، لكن من جانب آخر لايخفى أن الغاء الفلوس كان يسبب للأهلين مضايقات عند تعرضهم لشراء الأشياء الصغيرة اليومية التى تكون أثمانها أقل من أجزاء الدراهم .

هذا ويقسم القلقشندى الفلوس المصرية قسمين : مطبوعة بالسكة وأخرى غير مطبوعة ، وطريقة سك الفلوس كما تظهر فى صبح الأعشى كالتالى :

أ ـ يسبك النحاس الأحمر ، ويصب فى طوالب اسطوانية .

ب ـ تحول هذه الاسطوانات الى قضبان معروفة الحجم ، ثم تقطع قطعا صغارا .

---

(١) أنظر الباب الحادى عشر من المصدر نفسه ص ٧٦ وعنوانه (فى صفة جلاء الدراهم النقرة) وهو أقل من سابقة بسطرين يقول فيه :
" اذا أحكم تدويرها ، وتحريرها ، أحميت ، وأطفئت فى ماء الليمون والملح ، وعركت به فاذا ظهر بياضها جليت بالرمل الناعم المغربى ، ويختم عليها بعد أن تنشف فى النخالة "

(٢) انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٣٩

جـ - مايراد طبعه بالسكة بعد ذلك يدفع للسكاك لكى (ترمع وتسك بالسكة السلطانية)(١)

وغنى عن الذكر هنا أن الاحتياطات المتبعة فى وزن الذهب والفضة لم تكن تتبع فى النحاس نظرا لقلة ثمن النحاس وللجوء الناس غالبا الى وزنه عند التصارف .

صناعة النقود بين الأزواج الأصلية والقوالب :

ماقدمه المصدران الأساسيان فى هذا البحث عن دار السكة المرينية ودار السكة الأيوبية ، هو أسلوب فنى واحد فى صناعة النقود ، أعنى أسلوب انتاج قالب أصلى يضرب به مباشرة على القطعة المعدنية لتحويلها الى عمله تأخذ طريقها للتداول . ولم أجد أية تلميحات فى المصدرين هذين ، ولا فى غيرهما من المصادر الاسلامية القريبة من هذين المصدرين.الى طريقة أخرى فى الصناعة

على أن هذا لايمنع من وجود أسلوب آخر فى صناعة النقود أعنى طريقة الصب ، بصنع قالب أم أصلى ، وتنقش فيه الكتابة معكوسة ويؤخذ بصمة هذا القالب بطبقة رقيقة من الطين ، وبعد حرق هذه البصمة يصب عليها قوالب متعددة من معدن صلب كالحديد مثلا .

وقد أشار الدكتور عبد الرحمن فهمى الى عثور المتحف الاسلامى على قالب أم كهذا مصنوع من الرصاص لأنه مادة لينة وسهل الحفر عليها ، ليدينار ضرب سنة ٢٨١ بماه البصرة

---

(١) يلاحظ أن سكة الدنانير والدراهم متشابهين يختلفان عن سكة الفلوس اذ يكتفى فى الغالب فى نقش الفلوس بكتابة اسم السلطان ولقبه ونسبه على وجه ، وعلى الآخر اسم بلد ضربه ، وتاريخ الضرب

(نهاوند) باسم عمر بن عبد العزيز أحد الدلفيين أمراء كردستان (١).

وكان ميلز قد أورد فى R.I.C تحت رقم ٣٨٤ - ٣٨٥ قطعتين نحاسيتين يضمهما متحف A.N.S وأورد، لأحدهما صورة على الرغم من أنهما نشرا من قبل بواسطة عدد من المهتمين بدراسة النقد الاسلامى بيد أن ميلز يقول :

" اننى اعتقد أن هذه العملات ليست مضروبة بأزواج الضرب وانما مصبوبة ، فان الحواف المستقيمة حيث خلصت هذه القطع من القوالب واضحة جدا ، ويبدو أن صب العملات فى سوريا وفى فلسطين أيضا كانت شائعة الاستعمال ، فقد وجد عدد كبير من العملات النحاسية المصبوبة فى انطاكية ".

على أن ميلز نفسه أورد عملات أخرى أقدم من السابقتين ترجع الى سنة ١٥١ هـ مضروبة باسم المهدى العباسى ، وهى فلوس نحاسية أيضا. (٢)

وقد عثر الاستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى على دينار أيوبى انتج عن طريق الصب .

وليس هناك أختلاف حول وجود هذه الطريقة ، بيد أن الظاهر أن معظم القطع النقدية المصرية ان لم يكن الكم الأعظم منها ، ومن النقد الاسلامى عامة ، أنتج عن طريق الضرب وليس عن طريق الصب ، ودليلى على ذلك عدم وجود أية اشارة ولا اشارة عابرة فى المصدرين المغربى والمصرى

---

(١) مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ص ١٥

(2) R.I.C. PP. 118-119

على استخدام هذه الطريقة فى صناعة النقود فى فترة الدراسة بدار الضرب المرينية ولا الأيوبية .

ربما مال الصناع الى صب النقود قليلة القيمة أخص النحاسية منها بدليل تكرار وجود أمثلة لها من نقد اسلامى ولعدم وجود خطر كبير حول انتاجها بهذه الطريقة أو تلك ، بل ان بعض النقد النحاس كما أفدناه من القلقشندى كان يخرج دون طبع فلا يزيد عن أن يكون قطعا من نحاس أو برونز مستديرة .

أما القطع الذهبية فان خطرا يكمن فى انتاجها عن طريق الصب أعنى أن تستخدم قطعة نقدية كبصمة لقالب ، وبواسطته يتم انتاج نقد خارج دار السكة مغشوش العيار ، أو ناقص الوزن.

ولعل ماظهر من نقد ذهبى أنتج عن طريق الصب كان مصدره خارجيا . أما أحد دنانير عبد الملك بن مروان المبكرة التى أشار الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى الى وجودها . فلعل القائمين على دار السكة الاسلامية مالوا الى هذه الطريقة وهم بصدد تجريب انتاج نقد ذهبى اسلامى بحت

ويتصل بهذه النقطة الفنية كذلك نقطة فنية أخرى هى الضرب على البارد وعلى الساخن أعنى طرق القطع المنتجة وهى ساخنة لينة أو تركها حتى تبرد ثم تضرب . والواضح أن دارى السكة المرينية والمصرية مالتا الى الطريقة الثانية على الرغم من أن هذا يقصر من أعمار الأزواج المستعملة ، وقد يوّدى الى احداث تشققات فى القطع المنتجة .

العاملون بدار السكة

يعمل فى دار السكة عدد من العاملين تتراوح طبيعة عملهم بين الناحية الادارية والناحية الفنية . كما يوجد عدد من الصبية والحراس . وفيما يلى أسماء هذه الوظائف وكلمة عن الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بها والواجبات الملقاة على عاتقه .

١ - الناظر:

هو رأس دار السكة ، ويطلق هذا اللقب على صاحب أشغال دار السكة أو القائم عليها ، وهى مرادفة لكلمة مدير فى الاستعمال الحديث . ويقع على صاحب هذه الوظيفة عبء ادارة العملية كلها والاشراف على خطواتها الفنية والادارية ومتابعة كل عملية متابعة فاحصة ومراجعة كل على حدة .

ولما كانت وظيفة الناظر مرتبطة بأنفس معدنين، وهما الذهب والفضة ، ولما كانت العملية معقدة وفنية ، فان شروطا معينة يجب أن تتوافر فيه ، ومن أهمها : الدراية التامة بدقائق هذا الفن ، والعلم التام بأموره جميعا فيعرف دقائق هذه الصناعة والمعلومات النظرية عنها ، مثل أوصاف المعادن ، وماهية الأشياء التى تصلحها والأشياء التى تسبب فسادها ، وطرائق غش هذه المعادن ووسائل كشف هذا الغش ومحاولة علاجه ، بالاضافة الى تمكن القائم بهذه الوظيفة من تمييز أنواع النقود المختلفة ، وأنواع الخطوط والتصميمات المختلفة للعملات ، وأشكال أدوات الطبع واستعمالاتها .

ومن الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بوظيفة الناظر: الأمانة والنزاهة والدين ، ليأمن أولو الأمر سلامة سير العمل فى دار السكة ، ويضمنوا عملات لاتشوبها شوائب الغش أو النقص .

أما واجبات القائم بهذه الوظيفة فمتعددة ، منها :-

- وزن المعادن الداخلة الى دار السكة ، ودفعها الى العمال المختصين ، وتكرار عملية الوزن ، بتكرار العمليات التى يمر فيها المعدن منذ دخوله الى دار السكة الى المرحلة النهائية فى عملية سكه ، مع الحرص على أن يضع خاتمه (أو بالاسلوب القديم يطبع بطابعه) على القطع الذهبية فى المراحل النهائية لسكها ليتأكد من أنها هى ذاتها التى ستسك دون أن تتعرض للتغيير.

- معاينة المعدن فى كل خطوات تنقيته وضبط عيارة مستخدما فى ذلك الميلق (وسيأتى شرحه) ويقارنه بسام الذهب أو الذهب المعاير .

- الاشراف على عملية ايجاد امام ذهبى (وسنرجع الى تفاصيل هذه العملية عند الحديث عن أدوات دار السكة)

- وهناك واجب آخر مهم وصفه على بن يوسف بأنه " من آكد فروض الناظر " وهو أن يتفقد النسبة المئوية (الرسمية) المضافة من معدن رخيص كالنحاس الى المعدن النفيس كالذهب ، وتسمى هذه النسبة : الفرض .

- مراجعة العملات التى تم سكها ، لمعرفة الشايط منها أى الذى لم يحرر السكاك سكه فى وسط الدائرة ، فانحرف

وطبيعى أن يعين هذا الشاهدان ، لا من قبل الناظر بل من قبل الحاكم الذى عين الناظر نفسه ، وأن يعين لهما مرتبهما المجزى ، ومن الأفضل أن يغيرا كل شهر ، ليكون ذلك أدعى الى الضبط ، وأقرب الى الحرص ، وأبعد عن شبهة الاتفاق على الغش .

ويشترط فى هذين الشاهدين أن يكونا عدلين ، وعلى دراية تامة بالعملية الفنية التى تدور فى دار السكة .

ومن أهم واجباتهما أن يتحفظ على مفاتيح صندوق أدوات السك ، وأدوات العيار ، لايغيب عن ناظريهما . وعليهما أن يراقبا الخطوات العملية والادارية المختلفة كما عليهما أن يراقبا السكاك فى كل عملة يسكها ، وأن يكون ذلك منهما ، وأن يحاسباه يوميا ، وأسبوعيا أو شهريا ، على وزن كمية الذهب الداخلة اليه ، ووزن العملات الخارجة من يده ، ويأخذامنه الباقى ان وجد .

٣ - الفتاح :

من أهم الوظائف الفنية فى دار السكة ، فصاحبها يقوم بتصميم شكل العملة ، واختيار نوع الخط الذى سيستعمله فى نقشها واستشارة الحاكم فى شعاره الذى سينقش على عملته . يقوم الفتاح بكتابة ذلك ، ويدفعه الى الحدادين لصناعة (السكة) ذاتها التى سنستعمل فى الطبع أو (الأزواج) على ما سيأتى .

ومن الشروط الواجب توافرها فيه حسن الخط وتميزه

عن الخطوط المستعملة (١)، فيه يمكن تمييز العملات المضروبه فى دار السكة عن غيرها مما ضرب خارج دار السكة فى بيوت الصاغة وغيرهم.

ويجب ألا يحتفظ الفاتح بآلاته ، وأقلامه ، وانما تكون محفوظة فى الصندوق فى دار السكة ، يطلبها الفتاح فيحضرها اليه الشاهدان العدلان ، ويلازمانه الى أن ينتهى من عمله فيردانها الى الصندوق مرة أخرى .

ولايسمح للفتاح بمصادقة بعض الأشخاص ممن يعملون أعمالا قريبة من هذه الصناعة ، مثل الصاغة والكيماويين كما لايسمح له بمصادقة أو الاتصال بالمتهمين بغش العملات.

٤ - العمال :

قسمهم على بن يوسف الحكيم الى ثلاثة مراتب : معلمون (رؤساء)، وعمال ، ومتعلمون (الصبية) (٢)، وقد ورد فى

---

(١) استعمل الحفصيون - المعاصرون للمرينيين أصحاب دار السكة الموصوفة - خطا غير شائع فى الغرب للكتابة على سكتهم ، اذ اختاروا الحروف المدورة الأندلسية ، أحيانا واختاروا الخط الكوفى أحيانا أخرى. وقد يرجع سبب اختيارهم للخط الأندلسى المدور ، الى وجود جالية أندلسية فى الدولة الحفصية شغل بعض أفرادها مراكز مرموقة فى افريقية ، أما الخط الكوفى فقد يرجع السبب فى اختياره الى الغسانى (كاتب الحاكمين الأولين ابى زكريا يحيى مؤسس الدولة ، وابنه الامير، ثم الخليفة ، المستنصر) وكان مشهورا بجودة الخط المشرفى .

(٢) يشير على بن يوسف الى أن هؤلاء العمال (ومنهم السكاكون أيضا على ماسنرى) كانوا فى زمانه لايوافقون على أن يدخل أحد من غيرهم بينهم ، واذا حدث فانهم يتعمدون الخسارة ويظهرون اختلال العمل وعم انضباطه يقول : " وهم فى زماننا لايدخلون معهم فى صناعتهم أجنبيا ، واذا دخل معهم يدعون الاختلال واضافة الأموال " (ص ١١٧)

كتاب المؤلف السابق ذكر للحدادين والمدادين . وواضح أن عملهم يرتبط بصهر المعادن ، وتنقيتها ، وتجهيزها لمرحلة السك ، وصناعة أدوات السك ذاتها .

فالحدادون يتسلمون كمية الذهب التى وزنها لهم ناظر دار السكة ، ويعيدون هم بأنفسهم وزن الكمية أمام الناظر بصنجهم ، للتأكد من صحة الوزن ، ويقومون بعدها بعملياتهم الفنية من صهر وتنقية وصب فى القوالب .

كما يقوم الحدادون أيضا ،بصناعة (أزواج الطباعة) التى صممها وكتبها الفتاح ليستخدمها السكاكون بعد ذلك فى آخر عملية فنية فى دار السكة .

وورد من صنف العمال أيضا ذكر للمدادين ، ولعلهم نوع من الحدادين أيضا ، لكن واجبهم يتركز فى مساعدة السكاك على تمديد القضبان المعدنية (من ذهب للدينار ، أو فضة للدرهم ، أو نحاس للفلس) ليحولها السكاك الى عملات تتداول .

٥ - السكاكون :

هم صنف من العمال ، ولكننا أفردناهم هنا لأهمية عملهم ، وفنيته ولأنه الخطوة الأخيرة من خطوات العمل المرتبطة بظهور العملة (من دينار أودرهم أو فلس)للتداول.

ويقوم السكاك بتسليم الذهب أو الفضة فى أخر تشكيل وضبط لخامهما ، ليقوم بعملية الطباعة

على جانبى القطعة (1)

ويشترط فيه الأمانة ، والدربة ، والمهارة ، حتى تخرج العملة مضبوطة الدائرة أو الأركان ، متماسكة البنية غير قابلة للانكسار ، واضحة النقش غير مطموسته ، أو غير مطموسة جزء من أجزائه . وبعد الطبع عليه أن يحقق وزن المطبوع منها بدقة .

وعليه ألا يتسلم المعدن الا بحضور الشاهدين (سبق توضيح وظيفتهما) وبحضور الواقع ، ويكتب محضر بذلك يدون فيه الكمية ، والأجر ، ونوع العملات المطلوبة " ووقت التسليم .

ثم عليه الا يخلط الأموال بعضها على بعض ، مهما تساوت أوزانها ، حتى لايخلط مال أحد بمال غيره ولايدفع مال هذا لذاك.

٦ - الحراس :

هناك حرس نهارى يقف خارج باب دار السكة لايفارقه ، ولايسمح لأحد من غير العاملين بالدار بالدخول اليها ،

---

(1) نص على بن يوسف بن الحكيم فى (الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة) على هويته عن طباعة السكاك على مايأتى :
" واذا طبع فليركب الطابع على أخيه تركيبا محكما ، ويتحفظ من تحويل الكتبة فيه . ولايكون الدينار والدرهم منشرحا انشراحا فاحشا خارجا عن القياس المعهود فى الطابع ، وليكن مردوع القنوت ، ولايشط على دائرة الدينار ولا أزياق الدرهم من جهاته الأربعة قدرة شعيرة ... فيجب أن يطالب الطباع بذلك كله ".
ص ١٢٠

وبعد غلق دار السكة بعد انتهاء وقت العمل ، يقف حارس على ظهر المبنى لحراسته ، ولايسمح له بالدخول اليها ، كما لايسمح لغيره أن يدخلها تحرزا ، وحرصا على مابداخلها من أموال وأدوات .

أوردنا فيما سبق أقسام الاداريين والمراقبين والفنيين والعمال والحراس فى دار السكة المرينية المغربية . أما العاملون فى دار السكة المصرية فلا ينتظمهم مصدر واحد بعينة ، بل ورد بعضهم فى كتاب كشف الأسرار العلمية ، ووردت بعض الشذرات هنا وهناك فى مصادر أخرى يلمح فيها وظيفة من وظائف العاملين فى دار السكة المصرية .

فالباب السابع عشر (والأخير) من هذا الكتاب خاص ببعض وظائف دار السكة أورد فيه منصور الذهبى الوظائف التالية : المشارف ، الشاهد ، النقاش ، المقدم ، الضراب السباك ، وضح فيه بعض واجبات كل وظيفة من هذه الوظائف

أ ـ فأما المشارف ، فهو الذى يقابل وظيفة الناظر فى دار السكة المرينية ، ومن واجباته " حفظ جميع الحواصل من فضة وذهب ، وسكك ، وعدد ، وغيرها ،وآلات وعنج العيار، وختم الأقداح ، وختم الأتون ، وتحرير وزن عيارى الذهب والفضة والمقابلة بالحساب ، وخطه بذلك " وهى واجبات قريبة من الواجبات الذى ذكرها على بن يوسف بالتفصيل وعرضناها من قبل .

ب ـ وأما الشاهد فهى مطابقة لوظيفة الشاهد فى دار السكة المرينية وعنه يقول منصور الذهبى : " والذى يلزم الشاهد أن يشهد على جميع من حوت الدار مما عاينه

من أعمالهم ومباشرته اياهم ، ومقابلته على الحساب ، وخطه بذلك عليه" فهى وظيفة اشرافية للمراقبة والمراجعة .

ج - النقاش ، وهى وظيفة تقابل فى دار السكة المرينية وظيفة الفتاح وعنه يقول منصور بن بعرة الذهبى: " والذى يلزم النقاش ان لم يكن أمينا أن يختم على يده كجارى العادة ، ومن لوازمه أن لايشتغل بشىء سوى نقش السكة ، ليتمهر فيها بكثرة ادمانه ".

هـ - الضراب ، وهى تقابل وظيفة السكاك فى دار السكة المرينية .

ويشير منصور الذهبى الى مايلزم الضراب فى العملية الفنية ، كما لاينسى أن ينص على أنه " مهما نقص من وزن الفضة وقت العمل ، لزمه أن يقوم به من أجرته "

و - السباك ، أحد العمال الذين يعملون فى دار السكة المصرية ، ولعل الوظيفة المقابلة له بدار السكة المرينية هى الحداد ، ومهمته الأساسية بدار السك المصرية تحضير وزن النحاس ز وتحضير وزن الفضة قبل الطرح فى البوتقة " ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به ".

تبقى وظيفة أخرى ذكرها منصور الذهبى لم يرد لها مقابل بعينه فى دار السكة المرينية وهى وظيفة المقدم، ويختص فى المقام الأول بحفظ عيارى الذهب والفضة ، ومراجعة أوزان السبائك عند التعليق ، ومراجعة الأختام حتى يضمن عدم تبديل السبائك واحلال أخرى أقل نقاء محلها ، ومن واجباته أيضا المحافظة على الأتون ومراقبته (1) . ويبدو

(1) منصور الذهبى كتاب كشف الأسرار العلمية الباب السابع عشر ص ٩١ - ٩٢

من هذه الواجبات أن صاحب هذه الوظيفة يكاد يكون نائبا للمشرف ، أو أحد كبار الفنيين فى الدار .

وبالعودة الى المصادر التاريخية ، نجد بعض الشذرات فاما وظيفة المشارف (التى تقابلها وظيفة الناظر بدار السكة المرينية) فهى وظيفة أساسية ، أشار المقريزى والقلقشندى اليها ، مبرزين أن بعض الأمراء كان يتولاها بنفسه ، أو يتولى أهم وظائفها ، أعنى ضبط الوزن وختم الذهب ومراقبة ضبط العيار كذلك ، وقد مرت الاشارة الى ذلك.

وربما كان الأصل فى الاشراف على دار الضرب أن يليها القاضى ، لأن ابن حجر يشير فى ترجمة القاضى الحسين بن أبى زرعة بن عثمان الدمشقى الشافعى المذهب ، المتولى قضاء مصر فى شوال سنة ٣٢٤ هـ ، أنه أضيف الى أعماله النظر فى دار الضرب(١) . ومن هنا يكون قيام القضاة أيام الدولة الفاطمية بالاشراف على دار السكة المصرية امتدادا لما كان يحدث قبلها أحيانا .

وقد أشار القلقشندى الى تولى قاضى القضاة فى الدولة الفاطمية لهذا المنصب ، قال : " وكانت دار الضرب فى الدولة الفاطمية لايتولاها الا قاضى القضاة ، تعظيما لشأنها ، وتكتب فى عهده فى جملة مايضاف الى وظيفة القضاء ، ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم"

ويصف القلقشندى أيضا ، فى موضع آخر وظيفة قاضى القضاة ، بأنها من أجل الوظائف وأعلاها شأنا ، وينقل عن القائم بها قوله " وله النظر فى الأحكام الشرعية ودور الضرب

---

(١) رفع الامير جـ ١ ص ٢١٤

وضبط عيارها"(١) والى هذا المعنى نفسه يشير المقريــزى واصفا وظيفة قاضى القضاة بأنها " أجل رتب أرباب العمائـم وأرباب الأقلام " وأن لصاحبها " النظر فى ديوان الضرب"(٢)

هذا وقد كان من الشائع ، أن ينيب قاضى القضاة رجــلا من رجاله ليقوم هو بالاشراف على دار السكة ، دأبه فى انابة رجاله للقيام بجزء من الأعباء المتعددة لوظيفته التــى تتسع لتشمل أحيانا قضاء مصروالشام والحجاز والخطابــة ، والاشراف على المساجد ، والاشراف على دار السكة ، والاشـراف على دار العيار ، والاشراف على الحباس وغيرها . أوبعضهـا فى بعض الأحيان(٣).

على أنه كان يحدث أحيانا أن يسحب الخليفة جزءا مــن أعمال القاضى ليوليها غيره ، على سبيل التعيين لا على سبيل الانابة ، وذلك مثلما حدث فى عهد العزيز ، عندما : " رد أمر دار الضرب والجامعين بالقاهرة ومصر الى على بــن النعمان " فى عهد القاضى أبى الطاهر الهذهلى الذى ظــل يقوم ببقية واجبات القاضى وعلى رأسها الأحكام"(٤)

وكان يحدث أحيانا أن يقوم القاضى بزيارة دار السكـة بنفسه زيارات تفتيشية ، أو يذهب للجلوس بالدار وكان أحيانا

---

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢ ، ٣٨٢

(٢) الخطط ج ٢ ص ٢٤٥

(٣) من أمثلة هذه الانابة ، انابة الحسين بن أبى زرعـة ؛ لأبى بكر بن الحداد فقيه الديار المصرية انابــة عامة ، وكذا انابة سالك بن سعيد الفارقى القاضــى أيام الحاكم بأمر الله ، لحمزة بن على بن يعقــوب القليوبى " لكثرة اشتغال مالك بملازمة الحاكــم ، وفوض اليه جميع الأمور " أنظر رفع الاصر لابن حجر ج ١ ص ٢١٤ ، ٢١٩

(٤) انظر الذيل الذى وضعه محقق كتاب الولاة والقضاء ص٥٨٥ معتمد على رفع الامر لابن حجر ، والنجوم الزاهــرة بتلخيص اخبار قضاة مصر والقاهرة لابن شاهين.

باستقبال بعض ضيفه أو صحبه هناك[1].

وهناك اشارة خاصة بالاشراف على دور الضرب في الدولة الأيوبية بمصر ، مفادها أن القاضي في بعض الفترات كان يقوم بالاشراف على دار السكة . وفي هذا المقام يمكن أن نقترح أن يكون القاضي الشافعي - وهو يذهب الأيوبيين - هو القاضي المتولي لهذه الوظيفة بنفسه ، أو بانابة المشارف مثلا[2].

وربما ظل الأمر على هذا النمط كذلك في أوائل دولة المماليك حيث تمسك المماليك أوائل أمرهم بأنظمة الأوبيين قبلهم . لكن أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ومن جاء بعد تولى دار السكة ناظر الخاص ، يقول القلقشندي : " أما في زماننا ، فنظرها مولكول لناظر الخاص ، الذي استحدثه الملك الناصر محمد بن قلاوون عند تعطيله الوزارة "[3]

---

(١) انظر هذا في الخبر الذي أورده ابن حجر في رفع الأصر عن محمد بن أسعد بن علي الجواني من كتابه النفط لمعجم ما أشكل من الخطط (رفع الاصر ص ١٢٢)

(٢) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢

(٣) نفسه .

أدوات دار السكة وموادهـــــا

نعرض فيما يلى الأدوات المستعملة فى دار السكة ، ثم المواد اللازمة لصناعة النقود ، ونسبدأ أولا - ايـــراد الأدوات متوازية مع خطوات الصناعة ، أعنى أن نذكـــر أولا أدوات تنقية الخام ، وفى فأدوات تجهيز المعدن ، وأدوات الطبع ، وأدوات التخزين .

١ - أدوات تنقية الخام :

أ - المهراس ويقابله فى دار السكة المصرية الصلايــة والفهر ، ويستعمـــلان فى الدق ، ثم دق التبر فى أول خطوات تنقيته (بدار السكة المرينية).

ب - الغربال ويستعمل فى فصل الناعم من المدقـــوق عن اخشنة .

ج - القصرية مصطلح نراه فى كتاب كشف الأسرار العلميــة لدار السكة المصرية لم أصادفه فى دار السكة المرينيـــــة بلفظه ، وان كان يمكن أن يقابله لفظ الوعاء أو مايرادفـــه من لفظ آخر .

وهناك الى جانب المجموعة السابقة التى اختصت بالـدق والغربلة مجموعة أخرى عنيت بالصهر .

د - الأتون : فرن للايقاد على المعادن . وقد قـدم منصور الذهبى نصا طريفا يوضح به كيفية بناء هذا الأتـــون قال : " تبنى قبة داخلها مدور ، وخارجها مربع ، عـــرض أرضها أربعة أشبار فى أربعة أشبار ، خارجا من عـــرض

جدرانها ، بالطين الحر والملح ، كلما بنى مدماكان يتس داخلها بالطين والملح ، الى حد قطب القبة ، فتختتم ببربخ فخار لطيف مفتوح لتنفس النار منه ، ويكون لها باب كباب الفرن ، وله طابق فخار بافريز مفروض فى البناء ، وتكون أرض القبة مرتفعة عن الأرض مقدار مدماكين طوب"(١) . ويقترن اسم هذا الأتون فى دار السكة المرينية باسم أتون الشحيرة غالبا . وسيأتى توضيح هذا المصطلح الأخير .

هـ - البوطة ، نراها فى استعمال الدارين معا ، ويستعملها أهل الحرفة بالتاء بوته وهى الآن مايقابل بلفظ بوتقه . وللبوط اشكال متعددة من حيث الحجم ومن حيث نوع المادة فهى كبيرة أو صغيرة ، وهى من جص أو حجر أو فخار أو معدن أو خليط من العظم والجص ومثال الأخيرة ماقدمناه فى حديثنا عن الكوجل فى دار السكة المرينية وهو اناء يتكون من دقاق العظام معجونا بالجص ، ويستعمل فى صهر الذهب والفضة حتى يتشرب الاناء الشوائب ويبقى المعدن النفيس شبه نقى ، بعيدا عن تأثره بشوائب أخرى من البوتقة اذا كان صهره فى بوتقة معدنية مثل النحاس أو الحديد .

و - الدست والدن : أوعية مختلفة الأحجام تستعمل لصهر المعادن وقد ورد هذان اللفظان فى استعمال دار السكة المصرية ، وليس بعيدا أن يكونا مستعملين بدار السكة المرينية كذلك .

ويلحق بآلات الصهر أيضا آلات النفخ وأدوات الالتقاط

---

(١) منصور الذهبى ص ٦٤

ز - الروباص أو الروباش وهو مصطلح يستعمل في دار السكة المصرية ويقصد به الكور أو منفاخ الهواء يدس فمه داخل النار المراد النفخ فيها ثم يدفع الهواء بجزئه الخلفي ليزيد في اشتعال النار .

ح - ادوات التقاط وتكسير .

٢ - أدوات تجهيز المعدن :

وتستعمل لتجهيز المعدن لمرحلة أخرى بعد التنقية ، بتحويل السبيكة الى رقائق توطئة لضبط عيارها ، كما تستعمل في مرحلة بتجهيز المعدن للسك بتشرنيبه وتمديده وقطعة ولطمه (طرقه) وتدويره أو تربيعة حسب شكل العملة المراد انتاجها .

أ - فأدوات الطرق يستعملها العمال لتحويل جزء من السبيكة الى صفائح رقيقة توطئة لادخالها الى مرحلة ضبط العيار ، كما تستعمل في تمديد المعدن المسبوك على شكل قضبان بسمك معين ، توطئة لقطعه ، كما تستعمل في طرق وجه القطعة طرقات متعددة قطعة قطعة حتى يسوى وجها القطعة .

ب - وتستعمل أيضا أدوات القطع لتكوين القطع قبل سكا وذلك باحماء القضيب الى أن يصل الى درجة القطع (أو التكريم حسب مصطلح دار السكة المرينية) .

ج - كما تستعمل أدوات التدوير ، ويسميها على ابن يوسف (كاره [1]) توضع فيها قطع المعدن ويضرب بها على

---

(١) الكاره هي - كما يظهر من نص على بن يوسف ، وكما فسرها الدكتور حسين مؤنس - صندوق مستطيل الشكل صغير (ربما لم يزد على خمسة عشر سنتيمترا) لأن السكاك يمسكه بين السبابة والابهام ، ولأنه يحوى من النقد مجموعة من ٤٠ الى ٥٠ قطعة .

على قطعة من الحديد تسمى (الزبرة) ويناوب تحريك الكارة بين أصبعيه ليضمن حسن تدوير القطعة [١]

د - ويضاف الى هذه الأدوات أدوات البرد وهى تستعمل اذا أريد التأكد من برد سبيكة أو حلية واردة الى دار السكة لاختبار درجة نقاء المعدن باحماء موضع الضرب وفحصه كما مرت الاشارة اليه .

٢ - أدوات المعايرة :

وهى الميزان ، والصنج ، والميلق ، ، والأمام ، والأولان يستخدمان فى أكثر من مرحلة . فبالميزان والصنج يوزن المعدل خامسا أو سبيكة أو حلية عند التسلم ، ويتكرر وزنه مرحلة بعد مرحلة لمعرفة نسبة الفاقد أثناء التنقية ، ولتسليم العمال والتسلم منهم ، يقوم بذلك ناظر الدار (مشرفها) كما يقوم به العمال أيضا لمضاهاة الوزنين والمقارنة ، كل يستخدم الصنج الخاصة به .

وأما الأدتان الأخريان (الميلق والامام) فلا

---

(١) ونص على بن يوسف ص ١٣٥ فى الدوحة المشتبكة :
" ويضرب (أى السكاك) بالكارة ، وهى بين أصبعيه السبابة والابهام ثلاث مرات ، ويبدلها فى أثناء ذلك برد الطرفين وسطا والوسط طرفين الى أن تعتدل ادارتها اعتدالا محكما ، ولايقتصر فى ذلك على مرة واحدة ولا على اثنتين " .

يستعملان الا فى مرحلة ضبط العيار .

وفيما يلى كلمة عن كل أداة من هذه الأدوات .

أ - الميزان :

أحد أهم الأدوات التى تحويها دار السكة ، فهو الحكم بين الدافع والقابض، وبه ينضبط الوارد والصادر ، وتحفظ الأموال وتخرج العملة مساوية أو قريبة من الوزن المثالى (الشرعى أو المعتمد فى الدولة) . فتنتظم المعاملات المالية بمختلف أنواعها .

وقد وصف على بن يوسف ميزان دار السكة المرينية " وما ينبغى أن يكون عليه شكل الميزان ، وتطلب أوصافا بعينها ، تعين على " اظهار الرجحان والنقصان سريعا من غير توان" . على مايأتى :

١ - أن يكون مسمار القبة ، أسفل اللسان لا فى القصبة نفسها .

٢ - أن يكون مسمار القبة طويلا متسعا من وجهى اللسان ثم يثقب بين ذلك ثقبا ضيقا ، يجرى فى حرفه مسمار القبة ، ويدقق فى تحديد وسط اللسان .

٣ - أن يكون للقبة علاقة قوية تعلق بها عند الوزن فى عمود خشب أبرز منه جزء لتعليق الميزان .

٤ - أن تكون كفتا الميزان نصفى كرة غير

مبسوطتين ، ويشترط أن تكونا متساويتين فى الوزن[(١)]

٥ - تكون خيوط الكفتين من حرير خز ما أمكن ذلك.

ويورد المقريزى[(٢)] الموازين ، ويسميها الشواهين ، ولعلها من استعمال الجزء ويراد به الكل ، وذلك أن الشاهين انما هو عمود الميزان ، لا الميزان نفسه (وقد ورد هذا الجزء نفسه فى باقى نص أحمد بن عبد الله بن عبد الرءوف السابق فى آداب الحسبة حيث قال : " ويؤمر أن يطول الخيط الذى يرفق به عاتق الشهين (كذا) ولايقصره"

ويتضح من نص آخر للمقريزى أن الشواهين نوع خاص من الموازين كان يستعمل أول الاسلام لم يكن فيه لسان ضابط وموضح للاتزان[(٣)].

---

(١) تشير كتب الحسبة فى بعض موضوعاتها الى الميزان، فأما أبو عبد الله محمد ابن أبى محمد السعطى ، فيرى أن " أحق الموازين ماكان ثقبه فى قصبته ... وأخسرها للحق ماكان ثقبه فى اللسان " ، كما يرى ابن عبدون أن تكون الموازين معلقة حتى يميل الوازن احدى الكفتين يقول : " وتكون موازين الباعة كلها معلقة فانه لا بد لهم من حركات فى السرقة" كما اشترط أن تكون الكفتان خفافا ، ثم اشترط على موازين الباعة أن تكون مكورة أو مرفوعة الأجناب مقدحة ضمانا فيما يبدو لعدم وقوع السلعة الموزونة.

(٢) اغاثة الأمة ص ٥١

(٣) نفسه ص ٦١ ونصه : " وكان الناس فى أول الاسلام انما يزنون بالشواهين فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع فى الميزان لسانا ، وهو أول من صنع لسانا للميزان"

ب - الصنج :

الصنجة بالصاد أو بالسين ، كلمة ذات أصل فارسي، مأخوذة من كلمة سنكة التي تعني الحجر أو الوزن أو العيار. وللصنجة أنواع متعددة ، فقد تكون من معدن (مثل النحاس أو البرونز أو الحديد) أو قد يكون من زجاج . وتستعمل الصنجة في معايرة شئ بالوزن ، وتنقسم الى صنجة ميزان، وصنجة سكة .

أما صنجة الميزان ، فمتعددة الأجزاء والأقسام ، لعل أشهرها فيما يختص بالعملة : الرطل ، والأوقية ، والمثقال، والدرهم ، والدانق ،والقيراط . وكان أساس وضع صنجة الميزان الاعتماد على حب الخردل البرى اختير لكونه لايختلف اختلافا ذا بال من مكان الى مكان ، ولايتغير بطول الزمن ، ثم اتخذت حبة الشعير المتوسطة المخلصة من امتداد طرفيها أساسا للميزان مع استمرار معايرتها بالخردل أحيانا (١).

وقد أورد المقريزى نصا طريفا محاولا تصور طريقة اختراع الصنج ، قال : " ويقال ان الذى اخترع الوزن في الزمن القديم بدأ بوضع المثقال ، فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البرى المعقول ، وانه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل يوزنها والمائة حبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات ، فكانت صنجة نصف سدس مثقال . وأضعف وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال" (٢)

---

(١) يختلف وزن الصنجة منها من مكان الى مكان ، فالأوقية المغربية مثلا تختلف من الأوقية المصرية ، وسنعود الى هذه المقارنة في بحث خاص .

(٢) اغاثة الأمة ص ٥٠

وبهذه الصنج كان القائمون على دار السكة يزنون مايرد الى دارهم من الخام ، والسبائك والحلى ، كما كانوا يتابعون وزنها بعد العمليات الفنية المتعددة ليعرفون نسبة الفاقد ، وليضبطوا نظام الدار وحساباتها.

أما صنج السكة فتتفق مع الصنج السابقة فى شىء وتختلف عنها فى شىء آخر ، فأما وجه الاتفاق فكامن فى أنهما معا يستعملان للوزن والمعايرة ، وأما جهة الاختلاف فتتبع من أن الأولى تزن العملات وغيرها مما يعاير بالوزن ، فى حين أن الثانية جعلت لمعايرة وزن العملات ، أو قل وزن عملة بذاتها ، فهناك صنجة للدينار وصنجة لأجزائه ، وأخرى للدرهم وأجزائه ، وثالثة للفلس وأجزائه ، وطبيعى أن تختلف وزن هذه الصنج من دار سكة الى أخرى تبعا لاختلاف الزمان والمكان واختلاف الاقتصاد من وقت الى آخر ، فى حين أن الأولى أكثر ثباتا فى الاقليم الواحد غالبا ، وان وجد فيها بعض الاختلاف من بعض الأقاليم الأخرى.

وقد وجدت هذه الصنج قبل الاسلام ، وكان المسلمون - كما يشير الاستاذ عبد الرحمن فهمى فى كتابه عن صنج السكة فى فجر الاسلام - يستعملون صينجا بيزنطية لوزن السكة ، وتطور الأمر الى أن صنع المسلمون صنجا خاصة بهم أرجعها ، الى زمن عبد الملك بن مروان(١).

وكان المستعمل من الصنج فى دار السكة المصرية فى فترة مبكرة من تاريخ الاسلام ، هى الصنج الزجاجية ، المنقوش عليها وزنها ، ومقابل عملتها ، والآمر بنقشها ، والقائم على سكها . وهناك اشارة للأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى

---

(١) ص ٢ - ٣

الى أن مصر اشتهرت بصنجها الزجاجية هذه ، لم توجد في غيرها أو لم يكتب لها الانتشار في غيرها .

واذا طبقنا هذا على ماكان يدور في دار السكة المرينية ، وجدنا أن الصنج المستعملة لم تكن في الغالب الا معدنية ، يوزن بها الخام ، والمعدن النقى ، وكذلك المضروب من العملات ، وصنج دار السكة المرينية كما يشير على بن يوسف نحاسية خالية من العيوب يقول : " والصنج أيضا تكون من النحاس المفروغ ، محكمة الخرط ، من غير تخبيط منه ، ويتقى أن تكون عند العمل ناقصة فيزاد عليها جسم من جنسها أو من غير جنسها (١)

ووضح على بن يوسف ضرورة المحافظة على هذه الصنج ، ووجود نسختين منها ، الأولى تسمى اماما ، وتحفظ للمعايرة والمقارنة ، والثانية تستخدم فى الوزن ، لكنه يعود فيذكر فى موضع آخر ، وجود صنج أخرى خاصة بالسكاك يتسلم بها ويدقق فى وزنه ، واشترط أن تقارن هى وصنج دار السكة كل شهر بالامام (٢)

جـ - الميلق :

هو حجر مثل حجر المسن ، وأشار دوزى فى ملحق القواميس الى وجود هذا اللفظ فى اللغة البربرية فى عدة صور : أمبلاك ، اميلق ، ملق ، مليق . ويستعمل فى اختبار درجة عيار الذهب عن طريق حك الذهب المعاير فى حجر الميلق هذا أحدا وعشرين حكه أو خمسة وعشرين بحسب قوة العصب ، بحيث تأخذ كل حكة مدة معينة من الزمن محفوظة ، ثم

---

(١) الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ص ١٢٤
(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة ، وانظر كذلك ص ١١٩

نفس الشيء مع الذهب الامام فى موضع آخر من الحجر ، ويقارن اللونان المتكونان من أثر الحك ، ليعرف مدى التقارب أو التباعد فى العيار (١).

ويشترط فى حجر الميلق أن يكون حجرا مستويا متسعا داكن اللون ، صافيا ليس فيه شوائب فى اللون ، ويحفظه القائمون بدار السكة فى دهن العنز ، ويدهن بين الحين والحين بدهن الجوز العفن ، ويحسن أن يوضع فى غلاف خاص وعلاقة ، ويحفظ بعيدا عن الأماكن الباردة فان برد الجو سخنه مستعمله بوضعه فى يده . فاذا مالحق الحجر بعض الوسخ وأريد تنظيفه لجىء الى خبث الحديد (الاشكورية) لازالة هذا الوسخ (٢)

ويوجد فى دار السكة المصرية أكثر من طريقة للمعايرة منها الطريقة التى ذكرناها عند حديثنا عن ضبط العيار ، وهى مقارنة الفاقد فى وزن بعينة من الذهب المختبر ووزن الفاقد فى نفس الوزن من ذهب العيار بعد الايقاد عليهما فى نار واحدة مدة واحدة من الزمن.

---

(١) "... ثم تعبر بالميلق ، وهو أن تحك فيه حكما محكما الى أن يطلع لونها فيه طلوعا بينا ثم يحك أمام الذهب أسفل ذلك حكا محكما ، وكان أهل المعرفة والاختبار يعدون عند حك الامام بحجر الميلق أعدادا ، فمنهم من يعد واحدا وعشرين ، ومنهم من يعد خمسة وعشرين ان كان العصب ضعيفا ، ويعتبر فيها ان تقطع جزءا من الزمان لاعدد الحكام ..." ضوابط دار الثقة ص ١٣١

(٢) " ويلحق بالامام ميلق العيار ، وليكن حجرا مبسوطا ان أمكن متسعا شديد الكحولة ، صافيا ، وليلصق فى ودك رأس العنز على ماحكاه أهل التجربة ، فان فيه خاصية لقبول مايعير فيه ، ويدهن فى بعض الأوقات بدهن الجوز العفن ، وان كانت له علاقة وغلاف من محاسنه ، وليبعد به عن المواضع الباردة ، فان البرد مما يفسد قبوليتها لما يعير فيه ، ومتى احتيج للتنقية وجلائه مما لحق به فان الاشكورية تزيله وان احتيج أن يعير فيهه فى يوم برد فليسخن فى يدى انسان أو تحت ابطه أو تحت ركبته " نفسه ص ١٢٢ - ١٢٣

ويشير منصور بن بعرة فى كتابه كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، الى طريقة مشابهة فى الباب الثالث من كتابه الصغير القيم ، وعنوان هذا الباب (فى عمل عبارات يعرف بها قيمة كل صنف من الذهب الحشر وغيره بالمحك بعد الحمى) [1] ولكنه لم يوضح طبيعة هذا المحك ، ولا قدم وصفا له ،فى حين أشار محقق المخطوط الاستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى الى أن هذا المحك يقابله بالانجليزية (٢)

د - الامام :

هو ذهب تحتفظ به دار السكة المرينية ، يقابله (العيار) فى دار السكة المصرية ، وهو ذو درجة من العيار ارتضاها المسئولون ، ويستعمل الامام معايرا للذهب الوارد المراد سكه ، بطريقة المعايرة السابق ايرادها .

أما كيفية اعداد الامام فى دار السكة المرينية فتعتمد على أخذ خمسة من أطيب النقود وأحسنها عيارا ، ذكر على بن يوسف بعض أمثلة لها ، كاليعقوبى [1] والحسونى [2]

---

(١) المقدمة ص ١٨

(٢) هو دينار أبى يوسف يعقوب بن عبد الحق أحد سلاطين الدولة المرينية ، تولى سنة ٦٥٦- ٦٨٥ هـ ، واشتهر نقده عامة بالجودة .

(٣) لم يهتد الدكتور حسين مؤنس الى مدلول الدينار الحسونى فى تحقيقه لكتاب الدوحة المشتبكة وان رجح أن يكون مأخوذا من الاسبانية Solidos Mazmmies قلبت الميم فى الأسبانية نونا فى العربية ، أو أنه نسبه الى ضاربه . ولعلى اتفق معه فى الافتراض الأخير وربما رجحت أن يكون منسوبا الى أبى الحسن على بن أبى سعيد المرينى (٧٣١ - ٧٤٩) أو منسوب الى أبى عنان بن أبى الحسن (٧٤٩ - ٧٥٩) وهو الأمير الذى يبدو أن المؤلف كتب مؤلفه فى عهده . ولعل هذه النسبة : الحسونى (بدل الحسنى) كانت جارية على السن العامة ، يرشح ذلك أن المؤلف وصف الدينار القرطبى بالقرطوبى فلعل الحسونى بدل الحسنى =

النقود المضروبة فى كل من دار السكة المرينية ودار السكة المصريـــــة

أنتجت دار السكة المغربية العملات الذهبية والفضية ، وعرفت كذلك الكثير مما ضرب فى بلاد أخرى ، وقد أشـــار على بن يوسف بالاضافة لما ذكره من نقد ذهبى محلى ووافـد ، عدة أنواع من الدراهم كانت متداولة فى المغرب الأقصـى ، وغيره ، وذكر منها المرابطية ، والمؤمنية (نسبة الـى عبد المؤمن بن على الموحدى) والبجائية (نسبة الى بجايـة بالمغرب الأوسط) وغيرها ، بيد أن الاختلاف فى أوزانهـا (١) أدى الى التخاصم كما سيأتى .

وبالرجوع الى كتالوجات النقد وبعض الدراســات الخاصة بنقد الشمال الأفريقى ، يمكن أن نلمح كثــرة الموجود من عملات ذهبية فى مقابل قلة القطع الفضيـــة ، حتى أن كتالوج لافوا خلا من النقد الفضى المرينى.

ومعظم القطع الذهبية المرينية وافية الوزن ، بـل ان بعضها زاد فوصل الى ٤ر٧١ جرامـ بزيادة تقترب من نصـف جرام على الوزن المعتاد ، وبحساب متوسط وزن الدينـار المرينى من كتالوج لافوا وحده ، وجدت أن متوسط وزن عشريـن دينارا وصل الى ٤ر٥٧ جراما وهى نسبة طيبة للغاية ، أمـا أنصاف الدنانير عنده فاربع قطع أصغرها ٢ر٠٨ وأكبرهـا ٢ر٣٦ ومتوسطها ٢ر٢٦ من الجرامات وهى نسبة طيبة جدا .

(١) الدوحة المشتبكة ص ١٤٥ ويعود المؤلف فى موضع آخـر ليقرر أن (المثقال من الذهب الذى به الوزن والمعاملة فى جميع بلاد الصحراء المعروف عندهم بالقروى ، يعدل سبعة أثمان الدينار ونصف ثمن دينار من دنانيرنـا) أى أن المثقال الصحراوى = ١٥ من دينارهم . فـاذا كان المثقال الصحراوى هذا $\frac{١٥}{١٦}$ موافقا للمثقال الشرعـى فان الدينار المرينى يكون حينئذ مساويا لحوالـى ٤ر٥٣ جم قريب من المتوسط الذى وفرناه عاليه (٤ر٥٧) نفسه ص ١٤٨

بيد أن هناك اشارة فى الدوحة المشتبكة الى أن نسبة الدينار المرينى الى الدينار الشرعى أو ما أسماه على ابن يوسف دينار الزكاة هى ٧ : ٦ يقول :" ودينار الزكاة من دينارنا ستة أسباع " وبهذه النسبة كان المفروض أن يصل الدينار المرينى الى ٤ر٩٧ جراما".

وأما الدراهم المرينية ، فقد أورد هازرد(١) عددا قليلا منها ، وقد أشار على بن يوسف الى أن التعامل كان يتم بعدة أنواع فضية وافدة بعضها اسلامى كالقرطبية والبيجانية ، والمرابطية والهودية والمحمدية والمؤمنية ، أى دراهم اندلسية ومغربية مختلفة ، ودراهم أخرى نصرانية ذكر منها الدراهم الجنوبية التى كانت تسك فى جنوا الايطالية منذ سنة ١٢٥٢ م وهى تسمى
مع ملاحظة امكان ورودها عن طريق ا لأندلس ، مع اللازمة الصونية الخاصة بالاسبانية(٢) نطق حرف على أنها
ثم اختلط أمر هذه العملات واختلف الناس حول وزنها وكان يقع التخاصم بينهم بسببها ، فحرص خامس أمراء الدولة المرينية أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق على ضرب دراهم مرينية خاصة ، ومنع من تداول نقد آخر الا أن يكون على قدر سكته وصفتها وجودتها ، فأنتج الدرهم المسمى باليعقوبى ، وهو ثلث الدرهم المحمدى الناصرى الموحدى من حيث الوزن(٣)

وقد وصف على بن يوسف هذه الدراهم اليعقوبية أجمل وصف ، فقال(٤): " وكانت هذه الدراهم محكمة العمل، معتدلة الصنجة ، متقنة الخط " لكنها لم تستمر أكثر من

---

(1) The Numismatic History ... PP 173,275

(٢) انظر تعليق الدكتور مؤنس فى هامش رقم ١ ص ١٤٨ من كتاب الدوحة المشتبكة وترجيح الأستاذ فرناندو دى لاخرانخا فى جامع المفردات من الكتاب نفسه ص ١٩٣ - ١٩٤

(٣) نفسه ص ١٤٩ (٤) نفسه ص ١٥٠

نصف قرن على هذه الصورة (هى مدة نظارة جدة على دار سكة فاس) بعدها " دخل الفساد فى أحوالها" أى أواخر العقد الأول من القرن الثامن الهجرى تقريبا (لأنه أشار قبل الى أن يعقوب لم يضرب هذه الدراهم الا بعد أن أشتدت واستوثقت خلافته ، وكانت امارته سنة ٦٥٦-٦٨٥هـ)

أما دار السكة المصرية ، فقد نشأت أيام الدولة الطولونية ، وكانت قبل ذلك فرعا من فروع دور السكة العباسية والأموية قبلها . وتابع الاخشيديون الاعتناء بها من بعد الطولونيين . ولما استولى الفاطميون على مصر ، اهتموا بدار السكة اهتماما كبيرا ، وأخرجوا نقدا للتداول وآخر يمكن أن نطلق عليه عملات تذكارية أو تشريفية .

واذا أتينا الى دار السكة الأيوبية ، وجدنا تنتج ، على تاريخها ، العملات التالية :

أ - الدرهم الأسود : ذكره المقريزى ، وربما أطلق عليه هذا الاسم لغلبة نسبة النحاس فيه ، فألغاه الناصر صلاح الدين سنة ٥٨٣ هـ .

ب - الدرهم الناصرى : استحدثه الناصر صلاح الدين فى شوال سنة ٥٨٣ هـ وجعله من فضة ونحاس بنسبة متساوية (جزء الى جزء) .

جـ - الدرهم الكاملى : ظل الدرهم الناصرى سائدا حتى ذى القعدة من سنة ٦٢٢ هـ ، فأبطله الملك الكامل ، وأمر بضرب دراهم جديدة ،" وجعل الدرهم الكاملى ثلاثة أثلاث : ثلثية من فضة ، وثلثه من نحاس ، فاستمر ذلك بمصر والشام

هدة ملوك بنى أيوب"(١)

هذا وقد أبقى المماليك ، فترة من الزمن ، شعار الأيوبيين ، واقتدوا بهم من عدة أمور ، من أهمهما أنهم " أقروا نقودهم على حالها " الى أن أتى الظاهر بيبرس ، فضرب الى جوار الدراهم الكاملية ، دراهم جديدة سميت بالظاهرية نسبة الفضة فيها أعلى من الكاملية اذ جعل الفضة سبعة أجزاء فى مقابل ثلاثة للنحاس " فلم تزل الدراهم الظاهرية والكاملية بديار مصر والشام الى أن فسدت سنة ٧٨١ هـ بدخول الدراهم الحموية "(٢)

د - أما العملات الذهبية ، فقد أخرجت دار السكة المصرية الأيوبية العديد منها ، من الدنانير وأجزائها من أنصاف وأثلاث (وكانت دار السكة المصرية فى عهد الدولة الفاطمية قد ضربت أرباع الدنانير كذلك).

هذا وقد أشار المقريزى الى قلة الذهب والفضة أوائل الدولة الأيوبية فى مصر ، وبالغ فى ذلك جدا ، فى حين أن الاعداد الكبيرة الواردة فى الكتالوجات ، قد تتناقض وهذه الاشارة ، وخاصة اشارته الى الندرة الشديدة للذهب.

---

(١) أنظر المقريزى : رسالة النقود ص ٦٠ ، وربما كان سبب ابطال الكامل للدرهم الناصرى شيوع نقد فى مصر والاسكندرية سمى بالعتق ، وهو الزيوف ، فأبطلها الكامل وربما فكر فى ضرب عملة جديدة جيدة ورأى أن الأفضل لها أن يلغى ماعداها من نقد.

(٢) انظر فى الدرهم الظاهر المرجع السابق نفسه ص٦٠-٦١ ويلاحظ أن الدراهم المصرية بعد هذه الفترة المشار اليها عاليه قلت جدا ، وقل ضربها الى أن أبطلها محمود بن على استادار الظاهر برقوق ، وندرت الدراهم حتى نودى عليها عرضا من العروض حسب تعبير المقريزى .

ومع هذا ، فقد أشار المقريزى نفسه الى عدة عملات أيوبية ، بعضها لم يعثر عليه مثل الدينار الذى ضرب باسم المرتضى بأمر الله ، وباسم الملك العادل نور الدين محمود ابن زنكى ، وذلك سنة ٦٥٨ هـ .

كما نقل المقريزى عن القاضى الفاضل أن الناصر صلاح الدين ضرب دنانير سنة ٥٨٣ هـ . والواقع أن هناك دنانيرضربت ابتداء من سنة ٥٧٠هـ ـ

وتحوى الكتالوجات بعد ذلك دنانير أخرى لملوك الدولة الأيوبية جميعا .

أما الفلوس ، فقد أشار المقريزى الى أنها ضربت أيام الملك الكامل ، وكان سعر صرف الدرهم الكاملى ٤٨ فلسا وزاد بعض الولاة فى وزن الفلس فصار سعر الصرف ٢٤ فى الدرهم وذلك فى النصف الثانى من القرن السابع الهجرى . ثم أشار المقريزى أيضا الى فلوس كتبغا التى لم يقبلها الناس لخفة وزنها فنودى فى سنة ٦٩٥ هـ أن توزن بالميزان. وأشار أيضا الى فلوس الظاهر برقوق الذى خصص دار السكة بالاسكندرية لضرب الفلوس ، بالاضافة الى انتاج دار السكة القاهرية منها ، مما ادى الى زيادة الفلوس زيادة بالغة .

وفى حديث القلقشندى عن الفلوس قسمها قسمين مطبوع وغير مطبوع ، واشار الى فلوس ضربت فى أخر عهد الناصر حسن ابن محمد بن قلاوون وسعر صرفها ٤٨ فى الدرهم فى حين كانت من قبل كل ٢٤ منها فى الدرهم بحيث يزن الفلس منها مثقال وبحيث يمثل كل فلس قيراطا من الدرهم وكانت مطبوعة بالسكة السلطانية ، وقد وصفها القلقشندى بأنها جاءت فى نهاية

الحسن . بيد أن هذه الفلوس فى نهاية أمرها اعتورها الفساد فتوقف التعامل بها عدا وتعومل بها وزنا . وأشار القلقشندى الى ظاهرة مهمة هى قلة الفلوس النحاسية من الديار المصرية ثم نفاذها لغلو النحاس وتحول الفلوس الى خارج القطر للاستفادة من نحاصهما .

وبالرجوع الى الكتالوجات وجدت فلوس ترجع الى دولة الملك الناصر حسن (تولى مرتبين الأولى من ٧٤٨ - ٧٥٢ هـ ، والثانية من ٧٥٥ - ٧٦٢ هـ) وذكر لافوا قطعتين احداهما ترجع الى سنة ٧٦٠ والأخرى تاريخها غير واضح ، وضرب المنصور صلاح الدين محمد (٧٦٢ - ٧٦٤ هـ) فلوسا فى القاهرة توجد منها خمس قطع فى كتالوج لافوا أولاها ضربت سنة ٧٦٢ هـ وقطعة أخرى ضربت سنة ٧٦٤ والباقى تاريخه غير واضح .

وضربت الفلوس كذلك فى عهد الأشرف ناصر الدين شعبان (٧٦٤ - ٧٧٨ هـ) والمنصور علا الدنيا والدين على بن شعبان فالظاهر برقوق (٧٨٤ - ٧٩١ هـ) ثم ٧٩٢ - ٨٠١ هـ) ثم لم يظهر بعد ذلك فلوس فى كتالوج لافوا حتى نهاية نقود المؤيد سيف الدين شيخ .

تعدد دور السكة المصرية والمرينية

سبقت الاشارة الى أن النقد فى مصر قبل أحمد بن طولون كان نقدا أمويا أو عباسيا ، وان ضرب فى دار سكة موجودة فى مصر . وكان موضع هذه الدار بالفسطاط مواجهة لأحد جوانب الجامع العتيق ، يظهر ذلك من اشارة وردت فى ترجمة الحارث بن مسكين الذى تولى قضاء مصر من سنة ٢٣٧ الى سنة ٢٤٥ هـ اذ يورد ابن حجر فى رفع الاصر أنه عمل عدة اصلاحات فى المسجد الجامع ، " وبنى الرحبة الملاصقة لدار الضرب ، ليتسع الناس بها"(١)

هذا قبيل الدولة الطولونية ، وربما كان من مظاهر الاستقلال أن توجد دار سكة طولونية فى القطائع عاصمتهم ، لما فى ذلك أيضا من اضفاء الأهمية للعاصمة الناشئة . على أن النصوص لاتساعد فى محاولة التأكد من هذا الافتراض ، كما لاتعطى النصوص مجالا لمحاولة تلمس أين كانت دار السكة للدولة الاخشيدية بعدها . على أن احتمال استمرارها بالفسطاط فى الحالتين مايزال واردا .

أما فى الدولة الفاطمية ، فقد كان للسكة أكثر من دار فى القاهرة ومصر والاسكندرية وقوص . وهناك اشارات متعددة فى خطط المقريزى تشير الى مكان دار الضرب بالقاهرة .(٢)

---

(١) جـ ١ ص

(٢) يذكر المقريزى أن موضع دار الضرب الفاطمية بالقاهرة كانت وضع جزانة بجوار الايوان الكبير من القصر مكن المأمون البطائحى بنى دارا جديدة للسكة أيام الآمر بأحكام الله . وفى نقل المقريزى عن ابن عبد الظاهر " بنيت دار الضرب فى القشاشين قبالة المارستان الذى هناك وسميت بالدار الآمرية " وهى أيضا بجوار ، دار الوكالة الآمريية (وموضعها الآن على يمنة السالك من رأس الخراطين الى سوق الخيميين والجامع الأزهر " انظر خطط المقريزى جـ ٢ ص ٢٤٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ على الترتيب

وفى حين تعددت دور السكة الفاطمية ، تركزم دور السكة الأيوبية فى مصر ، وذلك فى القاهرة ، والاسكندرية وحدهما ، بيد أن هناك مجموعة من النقود الأيوبية ذكر فى موضع الضرب أنها ضربت فى مصر ولعل الأيوبيين فى بعض فتراتهم أعادوا دار السكة بالفسطاط الى العمل مرة أخرى .

أما دار السكة المرينية فقد تعددت أيضا فهناك دار للسكة فى فاس ، بناها أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق حوالى سنة ٦٧٥ هـ ويبدو أنه خصصها لضرب الدراهم التى اشتهرت باليعقوبية . ووجدت دور أخرى للضرب فى تلمسان وسجلماسه والزامور .

ولكن الظاهر من مراجعة مجموعة النقود المرينية أن الدار الأساسية كانت بفاس ، يأتى بعدها فى الأهمية دار سجلماسة ، وأما نقد الزامور فقليل جدا وأما تلمسان فواضح أنه نقد مرحلى ضرب فى فترة السيطرة المرينية على الدولة الزيانية .

تكاليف الضرب

لم ترد اشارة واضحة عن تكاليف الضرب فى دار السكة المرينية ، فى حين أورد منصور الذهبى عرضا فى الباب الثانى من كتابه (فى معرفة نقود الذهب المختلف العيارات والشكل مبلغ نقص كل نقد منها عن العيار المصرى فى التعليق) حيث ذكر امام كل عملة غير مصرية كاليعقوبية والمرابطية ومع السباتك أيضا أن تكلفة الضرب من أجرة الضرابين وواجب السكة أو المكوس يصل الى ٥ ٠/٠ ففى كل مائة مثقال يكون رسم واجب السكة وأجرة الضرابين خمسة مثاقيل[(١)]

هذا بالنسبة للذهب . أما بالنسبة للفضة فلم يرد بكتاب كشف الأسرار العلمية اشارة لذلك ، وليس هناك من دليل على أن تكاليف الضرف للمعدنين واحدة ، بل الوجه أن تكون تكاليف ضرب الفضة أقل من تكاليف ضرب الذهب ، لنفاسة المعدن الأخير ، وصعوبة تنقيته وضربه نسبيا .

واذا رجعنا عدة سنوات ، حيث دولة المماليك وجدنا عند المقريزى[(٢)] مايساعد على معرفة تكلفة الضرب ، اذ يرد نص عند المقريزى يتضح منه أن تكلفة انتاج ١٥٠ درهما حوالى سنة ٨١٧ هـ هى كما يلى :

١ - ثمن ١٠٠ درهم فضة خالصة = ٥ مثاقيل ذهبا
٢ - ثمن ٥٠ درهما نحاسا
٣ - ثمن الوقود
٤ - مكس السلطان
٥ - أجرة صناع

(البنود ٣ - ٥) جميعا = $\frac{1}{4}$ مثقال ذهب = ٦ درهم

---

(١) انظر كتاب كشف الأسرار العلمية ص ٥٨ - ٦٠
(٢) انظر اغاثة الأمة ص ٨٠

فاذا كان ظرف الدينار بالنسبة للفلوس النحاسية المضروبة = ٢٣ $\frac{١}{٣}$ رطلا نحاسا فانه يمكن بشيء من التبسيط أن نزعم أن ثمن ٢٤ رطلا نحاسا خاما كان يساوى دينارا وعليه يكون ثمن ٥٠ درهما نحاسا يساوى جزءا ونصفا من مائة جزء من الدينار (= $\frac{١٥}{١٠٠٠}$) أو $\frac{١}{٣}$ درهم (بحساب الدينار ٢٤ ، درهما حسب اشارة المقريزى) فاذا حسبنا $\frac{٢}{٣}$ درهم للحطب وبعض المواد اللازمة أمكن القول (بالتقريب) أن مكس السلطان وأجرة الصناع عن كل مائة وخمسين درهما فى ذلك الوقت من القرن التاسع الهجرى كان ٥ دراهم فيكون حساب كل مائة درهم اكثر من ثلاثة فى المائة .

وهى نسبة عالية اذا أخذنا فى الاعتبار أن متوسطات أجر الضرب من ١ - ٥ر١ ٠/٠ وواضح أن هذه الزيادة منشؤها زيادة الأسعار من جهة ، وزيادة مكس السلطان من جهة أخرى والا فانه وردت اشارة (بعيدة عن زمن البحث) تشير الى أن الحجاج بن يوسف الثقفى فى الربع الأخير من القرن الأول الهجرى كان يضرب الدراهم للتجار أحيانا ، وكان يأخذ منها أجرة للصناع (كما يورد البلادرى) (١) وأنه " قدر فى كل مائة درهم درهما عن ثمن الحطب وأجر الضراب " كما يقرر المقريزى(٢) أى بنسبة ١ ٠/٠ فقط وهى نسبة معقولة اذا انسبت بالنسبة التى استخرجناها والتى زادت على ٣ ٠/٠

أما نص المقريزى الذى اعتمدنا عليه فى تقرير نسبة أجر ضرب الدراهم ومكوس السلطان ، فكان موردة محاولة من المقريزى المؤرخ لايجاد حل للأزمة النقدية والمالية أوائل القرن التاسع الهجرى عن طريق اصلاح العملة باطراح الفلول وارجاع النظام النقدى المصرى الى النقدين الذهبى والفضى . يقول :

---

(١) انظر رسالة فى النقود نشرة الكرملى ص ١٤
(٢) اغاثة الأمة ص ٥٥

" ان الفضة الخالصة التى لم تضرب ولم تغش ، سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن النحاس ، ومكس للسلطان وثمن حطب وأجرة صناع ونحو ذلك ، بحكم سعر هذا الوقف ، الى ربع دينار فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهما معاملة ، ثمنها من الذهب كما مر آنفا خمسة مثاقيل وربع مثقال ، فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعا المسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدنا (١)

(١) نفسه ص ٨٨

غـــش العملـــــة

تعرضت السكة المغربية والمصرية للغش ، شأنها شـــأن معظم العملات ومازال النقد عرضة للغش والتزوير منذ عـــرف النقد • وقد وردت اشارات تدل على وجود عملات مغشوشة فـــى المصادر الاسلامية منذ أوائل الدولة الاسلامية حتى قبل أنيوجد نقد اسلامى ، اذ ميز المسلمون الأوائل العملات المغشوشـــة على اختلاف أنواع هذا الغش ، فالبلاذرى ينقل أن عمر لمـــا رأى الغش فى معدن العملة قال" هممت أن أجعل الدراهـــم من جلود الابل " ولسنا هنا بصدد تحقيق مدى صحة هـــذا القول ، لكننا نستدل به على وجود الغش فى العملات فى هذا الزمان المبكر(١)

ومن أنواع غش العملة :

أ - القطع ، وذلك بأخذ شىء منها عن طريق بردهـــا مثلا(٢).

ب - التفريغ ، أى تفريع بعض جسم العملة ، عن طريـــق صنع حفرة صغيرة فيها ، وسحب بعض أجزائها من الداخل ، ثـم ملء الفراه بمادة أخرى أقل قيمة منها (كالفضة أو النحاس بالنسبة للعملات الذهبية) ثم تسد الحفرة بعد ذلك وتمـوه وغنى عن التذكير أن العملات الذهبية هىالمعرضة لهذا النوع من الغش لسمكها وارتفاع قيمة المأخوذ منها •

---

(١) رسالة النقود للبلاذرى ص ١٨ ، ووردت اشارات أخرى فـى هذ ا المصدر وفى كتاب النقود للمقريزى تؤكد هـــذا القول •

(٢) ورد ذكر القطع فى معظم المصادر التى تعرضت للنقـــد انظر البلاذرى والمقريزى فى المصدرين السابقين ، وابن خلدون فى المقدمة •

وقد ذكر الأب انستاس الكرملى أن تفريغ الدراهم والدنانير كان جاريا فى بغداد الى ماقبل سبعة عقود من عهده أى أكثر من قرن من الآن ، فقد شاهد " بعض الصاغة اليهود يأخذون الدينار فيحفرون فيه حفرة صغيرة لينزعوا منه شيئا ثم يحشون تلك الحفرة بما يملأها ويموهونه فينخدع آخذها ويظنها صحيحة وازنة قفلة "(١)

جـ - الزيوف(٢) : الزيوف جمع زيف وزائف ، وواضح من التعريف اللغوى أنها عملة مغشوشة ، خلطت بمادة أقل قيمة من مادتها مثل النحاس فى الدينار والدرهم ، وواضح أيضا أن نسبة الغش فيها أكثر من نسبته فى المفرغة السابق توضيح معناها عاليه .

هذا ، ويقبل التجار التعامل بهذه الزيوف ، مما يدل على عدم فظاعة غشهما ، وان كان بيت المال لايقبلها لافى صدقة ولافى غيرها .

وقد ذكر المقريزى ان الكامل الأيوبى أواخر سنة ٦٢٢ أمر بعدم التعامل بالدراهم المصرية العتق" وهى التى تعرف فى مصر والاسكندرية بالزيوف"(٣)

د - البهرج : مثل الزيف ، لكن الفرق أن التجار لايقبلونه ، فربما دل ذلك على أن نسبة الغش فيه أكثر من نسبته فى الزيوف وأوضح . ويقال فى البهرج أيضا البهرجة .

---

(١) النقود ص ١٧ هامش ١٣

(٢) يقال أن أدل من غش الدراهم وضربها زيوفا عبيد الله ابن زياد حين فر من البصرة سنة ٦٤ هـ (المقريزى النقود القديمة الاسلامية ص ٥٠)

(٣) نفسه ص ٦٠

هـ ـ الستوق : عملة مغشوشة واضحة الغش ، ونسبة الغش فيها أعلى وأوضح من البهرج وماقبله .

وربما خص البهرج والستوق بالدراهم فقط دون الدنانير يظهر ذلك من تعريف المعاجم اللغوية ، كما يظهر من تحليل الأب الكرملي للفظ الستوق مرجعا اياه الى أصل فارسي ذى شقين سه + تو (ثلاثة + قوى) يعنى ذا ثلاث القوى اشارة الى وجود ثلاثة معادن فى الدرهم هى الفضة والنحاس والحديد(١).

هذا ماتعرضت له المصادر المشرقية عن طرق الغش فاذا عدنا الى السكة المغربية ، وجدنا على بن يوسف ،فى الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، يشير الى عدة أنواع :

أ ـ الخارجى : أى الدينار أو الدرهم الذى ضرب ـ كما هو واضح من اللفظ ـ خارج دار السكة المرينية المعتمدة

ب ـ المقروض : الدينار أو الدرهم الذى برد أو كسر جزء منه ، وكان فى الأصل نقدا صحيحا الى أن أخذ منه .

جـ ـ الزائف : ربما اختلف عن الخارجى فى أن الخارجى ربما كان أكثر دقة أو أقرب الى العملة الصحيحة من حيث نسبة المعدن .

وقد جمعت هذه الأنواع الثلاثة فى نص واحد فى المصدر السابق :

---

(١) النقود ص ١٤٧

" ولايوجد الخارجى والمقروض الا بأيديهم ، ورفع ذلك لمولانا المرحوم أبى عنان رحمه الله ، فمنع أن يجوز من الزائف والمقروض شيئا ولا من الخارجى"(١)

وفى هذا النص اشارة الى درجات الزيف مرتبة حسب خطورتها ،فالزائف هو أكثر هذه العملات غشا ، يأتى وراءه المقروض الذى أخذ جزء منه بالبرد أو الكسر فقلت قيمته لقلة وزنه ، وأما الخارجى ، فربما كان صحيح الوزن، قليل العيار ، أو ربما كان وزنه أقل من صحة العيار ، وقد مرت الاشارة الى العملات المضروبة خارج دار السكة المرينية عند الحديث عن واجبات ناظر السكة ، ومنها تنبيه الحاكم على ضرورة التفتيش على دور الصاغة حتى لايضربوا عملات فيها ، وأن يداوم النظر فى العملات المتداولة فى السوق لكشف الخارجى منها ، مع محاولة اختيار خطوط يصعب على من فى الخارج تقليدها .

ومن نافلة القول هنا أن نذكر أن العملات غير كاملة الاستدارة ، أو غير مستوية الوجهين ، أو غير واضحة النقش أو غير محررة الدائر أو الحرز ، هى كلها ليست مزيفة ، وان وصفت بأنها عملات غير دقيقة أو عملات معيبة .

ونختتم الحديث عن طرق الغش ، باشارة سريعة الى آراء الفقهاء فى عقوبة من قام باحدى عمليات الغش ، وذلك بايجاز . لقد عاقب الحكام الغاشين عقوبات مختلفة أشارت اليها المصادر المتعددة ، قيل بعضها الفقهاء ،

---

(١) ص ١٨٠ ، وقد اشار على بن يوسف أيضا الى المصطلحات السابق ايرادها فى كتب المشرقيين ، من نقول نقلها منها ص ١١٠ و ص ١٨٤ مما يدل على معرفته بها ، ومما يدل على محلية مصطلحاته : الخارجى والمقروض ، والزائف .

واحتجوا على المبالغة فى بعضها الآخر . وأيا ماكان الأمر فان من آراء الفقهاء فى أمر غش العملة :

أ - نقل الوافدى ، أن كلا من أبى حنيفة والثورى يرى فيمن نقش على خاتم الخلافة المبالغة فى الأدب والشهرة ، ولكن ليس عليه القطع .

ب - ومالك وابن أبى ذئب وأصحابهما يكرهون قطع الدراهم اذا كانت على الوفاء ، وينهون عنه لأنه من الفساد .

ج - ذكر لابن المسيب أن رجلا يقطع الدراهم فقال سعيد: هذا من الفساد فى الأرض

د - قال الثورى وأبو حنيفة عن قطع العملة ، لا بأس بقطعها اذا لم يضر ذلك بالاسلام وأهله .

هـ - ذكر أن مروان بن الحكم أخذ رجلا يقطع الدراهم فقطع يده فبلغ ذلك زيد بن ثابت فقال لقد عاقبه .

وهكذا نرى أن معظم الآراء لاتبالغ فى العقاب وقد نقل على ابن يوسف عن ابن العربى فى كتابه احكام القرآن نقلا مطولا ، تعرض فيه لمعظم هذه الآراء . ورأيه ، وهو القاضى فى دوجة العقوبة (١) ، مما ليس هنا موضع تفصيله ، فليرجع الى موضعه .

---

(١) انظر الدوحة المشتبكة ص ١٨١ - ١٨٤

وهكذا تجولنا بين دارى السكة المرينية والمصرية الأيوبية ، ممثلتين لدار السكة المغربية ودار السكة المصرية عامة بقرون قبل تاريخ المصادر الأساسية التى اعتمدنا عليها وقرون أخرى بعدها . معتمدين على أن الناحية الفنية فى صناعة السكة اليدوية نادرة التقدم وبطيئة فى آن معا .

وقد قارنا بين الدارين أو قل بين الأسلوبين المغربى والمصرى فى الصناعة ، وفى الادارة ، ورأينا أن الفرق فى الأسلوبين غير بعيد ، كما يمكن أن نتخذ ناتج هذا البحث ومحصلته من الناحيتين الفنية والادارية ممثلا لدار السكة الاسلامية عامة ودار السكة الاسلامية فى القرن من الخامس الى الثانى عشر الهجرى خاصة ، آخزين فى الاعتبار البطء الشديد الذى يعتور التطور الفنى لصناعة النقود فى تلك الفترة .

ثبت المصادر والمراجع

أولا : العربية :

١ - البلاذرى : رسالة النقود (نشرها الأب الكرملى
انظر رقم ٨ من هذا الثبت .
٢ - ابن حجر : رفع الاصر عن قضاة مصر
٣ - ابن خلدون : المقدمة طبعة بولاق
٤ - دكتور عبد الرحمن فهمى : صنج السكة فى فجر الاسلام .
القاهرة ١٩٥٧
٥ - العرينى (الباز) مصر فى عصر الأيوبيين - القاهرة
١٩٦٠
٦ - على بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة فى ضوابط
دار السكة - منشور فى صحيفة المعهد
المصرى للدراسات الاسلامية فى مدريد ١٩٥٨
٧ - القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا - دار الكتب
المصرية ١٩١٣ - ١٩١٩ م
٨- الكرملى (الأب انستاس) : النقود العربية وعلم
النميات - القاهرة ١٩٣٩ (وبه كتاب
البلاذرى الوارد فى رقم ١ ، وكتاب المقريزى
الذى سيرد فى رقم ١٠)
٩ - الكندى : كتاب الولاة وكتاب القضاة (وبالأخص الذيل
الذى ألحقه الناشر نقلا عن رفع الاصر لابن
حجر ، والنجوم الزاهرة بتلخيص أخبار قضاة
مصر والقاهرة لابن شاهين)
١٠- المقريزى :- اغاثة الأمة بكشف الغمة
- كتاب النقود القديمة الاسلامية (انظر رقم
٨ من هذا الثبت) (اختصارة :رسالة النقود)
- المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار-
طبعة بولاق. (اختصاره : الخطط)

١١- ابن مماتى : قوانين الدواوين - نشرة عزيز سوريال عطية - القاهرة ١٩٤٣
١٢- منصور بن بعرة : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية - تحقيق الدكتور عبدالرحمن فهمى - نشر المجلى الأعلى للشئون الاسلامية القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م

ثانيا : دراسات أجنبية :

1 - Eherenkreutz (A.S)
- Extracts from the technical Manual on the Ayyubid Mint in Cairo. (B.S.O.A. vol XV part 3 london 1953)

2- Hazard
- The Numismatic History of late Medieval Vorth Africa (New york 1950 1952)

3- Miles (G.C)
- The Rare Islamic Coins (New yourk

ثالثا : دوائر المعارف :

1- Encylopedia Britanica
- Coin and coinage (part 4)

2- Encylopedia of Islam

- Derham
- Dinar
- Sikkah

رابعا : كتالوجات النقود

- De la Rada Y Delgado :
  Catalogo de monedas Arabigas Espanolas que se conservan en el Museo Arqueologico Nacional.
  Madrid 1892

- Lavoix, H.
  Catalogue des monnaies musulmanes de la Biblioth eque Nationale
  - Espagne et Afrique
  - Egypte.

وانظر أيضا المرجع الثانى فى قائمة المصادر الاجنبية